The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

أبريل 2023 م - 1444 هـ | العدد 46

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

عفرين: ٥ سنوات من الهندسة الديموغرافية واستهداف الأكراد

الصفحة: 3

موظفو إغاثة: النظام السوري يُجبر الأمم المتحدة على التنازل

الصفحة: 4

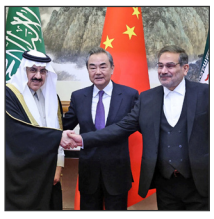

واقعية سعوديّة إيرانية بنكهة صينية

الصفحة: 9

ماكرون.. قانونك لن يمر

الصفحة: 14

الاستيلاء على الدولة السورية... من النفوذ المتزايد لأسماء الأسد

نشرت صحيفة "فاينانشال تايمز" البريطانية تقريراً تحدثت فيه عن النفوذ المتزايد لزوجة رئيس لنظام السوري أسماء الأسد، حيث باتت تسيطر حالياً على العديد من المقاليد الاقتصادية في اقتصاد منهك، سواء كانت كصانعة سياسة أو منتفعة.

وسلطت الصحيفة الضوء على "الدور القيادي" والنفوذ الواسع لزوجة بشار الأسد على مختلف قطاعات الاقتصاد السوري، على الرغم من بدايتها المتواضعة في الحياة العامة السورية.

وقالت الصحيفة إن مرافقتها زوجها إلى أبو ظبي، أول رحلة خارجية معروفة لها منذ بدء الحرب، تسلط الضوء على ارتفاع مكانة سيدة كان "تم تهميشها في البداية" قبل أن تصبح واحدة من أقوى الأشخاص في البلاد.

وفي الأماكن العامة، تقدم أسماء (48 عاما) الرعاية للأمهات وأسر العسكريين والأطفال المصابين بالسرطان والناجين من الزلزال، لكن في السر، حوّلت أسماء نفسها إلى موقع قوة، وفقا لمقابلات مع 18 شخصا على دراية بأنشطة النظام، بينهم رؤساء شركات وعمال إغاثة ومسؤولون حكوميون سابقون.

وتتحكم أسماء، وفق تعبير الصحيفة البريطانية، في "العديد من مستويات الاقتصاد"، حيث تصنع السياسات وتجني الأرباح، وتساعد في تمكين النظام، وتظهر بصماتها بشكل واضح في عدة قطاعات، مثل العقارات والبنوك والاتصالات، وإن كان ذلك من خلال الشركات الوهمية والحسابات الخارجية المملوكة لشركاء مقربين.

بينهم علي مملوك..
فرنسا توجه الاتهام بجرائم ضد الإنسانية لمسؤولين كبار في النظام السوري

أمر قضاة التحقيق في قسم الجرائم ضد الإنسانية بمحكمة باريس، اليوم الثلاثاء، بتوجيه الاتهام لثلاثة من كبار مسؤولي النظام السوري أمام محكمة باريس الجنائية.

وكبار مسؤولي النظام السوري الذين صُدر الحكم بحقّهم هم: علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود، بتهمك "التواطؤ في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قضية الدباغ. حيث قام عملاء الاستخبارات الجوية السورية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2013 باعتقال المواطن السوري مازن الدباغ ونجله باتريك، وهم حاملان للجنسية الفرنسية والسورية، وتم احتجازهما في مطار المزة بدمشق".

سوف يمهد هذا القرار لأول مرة في فرنسا، لمحاكمة كبار المسؤولين في النظام القمعي السوري: علي مملوك رئيس المخابرات السورية والمستشار المقرب من بشار الأسد، وجميل حسن مدير السلاح الجوي السوري، وعبد السلام محمود قائد وحدة التحقيقات بالجهة المذكورة في مطار المزة العسكري بدمشق، ويعتبر هذا المطار من أكثر أماكن الاعتقال دموية في سوريا، وفقاً للجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

علي مملوك

"هيومن رايتس ووتش" تُطالب أنقرة بتحقيق مُستقل في مجزرة جنديرس

أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش، في الثاني والعشرين من مارس، تقريراً عن مجزرة التي ارتكبها مسلحون من "الجيش الوطني" التابعة لأنقرة في مدينة جنديرس وراح ضحيتها أربعة مواطنين كرد وأصيب اثنين عشية عيد نوروز.

وقالت المنظمة إنّ "ثلاثة عناصر من فصيل مسلح تابع "الجيش الوطني" المدعوم من تركيا فتحوا النار على عائلة كرديّة في بلدة جنديرس شمال سوريا في 20 مارس 2023 بينما كانوا يحتفلون بعيد نوروز، رأس السنة الكردية، وقُتل ثلاثة أشقاء وابن أحدهم رمياً بالرصاص، وقريب آخر في حالة خطيرة، وأصيب اثنان آخران بجروح طفيفة". وقال آدم كوغل، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "تأتي عمليات القتل هذه بعد أكثر من خمس سنوات من انتهاكات حقوق الإنسان التي لم تتم معالجتها على أيدي القوات التركية والفصائل السورية المحلية التي تدعمها، وسمحت تركيا لهؤلاء المقاتلين بإساءة معاملة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرتها مع الإفلات من العقاب، مخاطرة بالتواطؤ في الانتهاكات".

الإجراءات الأمنية اللبنانية تنتهك حقوق اللاجئين السوريين

أفاد التقرير الشهري لمركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، بأن الإجراءات الأمنية التي تنفذها السلطات اللبنانية بحق اللاجئين السوريين تتسم بالتعسف والتمييز وعدم التناسب في استخدام القوة أثناء عمليات التفتيش والمداهمات.

وأكّد تقرير المركز بأن السلطات اللبنانية تشدد من إجراءاتها الأمنية ضمن ظروف غير عادية يعيشها لبنان من مخاوف حدوث اضطرابات أمنية وسط تردي الوضع الاقتصادي، مؤكداً أن الانتهاكات التي تم ارتكابها ضد حقوق الإنسان كان في سياق الإجراءات الأمنية التي اتخذتها السلطات اللبنانية لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

وشدد المركز على أنه ينبغي على الحكومة اللبنانية ضمان أن يكون احترام حقوق الإنسان في صميم أي إجراءات أمنية يتم اتخاذها لحماية الأفراد، والتأكد من أن الأساليب المستخدمة لمكافحة التهديدات الأمنية كي لا تنتهك حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، كما يجب ألا تُفرض قيود بطريقة غير مشروعة أو تعسفية أو غير متناسقة أو تنطوي على تمييز على حق اللاجئين في الحرية، والتنقل، والخصوصية، والحياة الأسرية، والعمل.

وأوضح التقرير بأن الغالبية العُظمى من اللاجئين السوريين مشغلين بتأمين احتياجاتهم المعيشية الأساسية، إذ يرزح 88% منهم من الفقر المدقع، مشيراً إلى أن «ذلك يصعب على الدولة اللبنانية التمييز بين من يشكلون خطراً أمنياً ومن لا يشكلونه من السوريين».

وأضاف: «لا يزال تنفيذ عمليات مداهمة المخيمات وأماكن إقامة اللاجئين واسع النطاق في عدة مناطق لبنانية، غالبًا ما تكون هذه المداهمات غير قانونية ولا تستند إلى أسباب موجبة قانوناً».

ووفقاً لما رصده مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، فإن هذه العمليات تتم باستخدام القوة على نطاق واسع وغير ضروري، حيث إذ لم يتم فتح الأبواب لمنازل اللاجئين فوراً يتم خلعها، ما يتسبب في نشر الذعر والخوف وترهيب الأهالي من تلك الممارسات، وتعيق عمليات المداهمة الأمنية بشكل عشوائي قدرة العائلات اللاجئة على العيش الآمن والكريم.

وقد وثق ACHR، خلال العام 2020 أربع مداهمات أمنية لمساكن اللاجئين، وأربعة مداهمات أمنية في العام 2021، بينما ارتفع هذا العدد إلى ما لا يقل عن 15 مداهمة أمنية عشوائية في عام 2022، ويعتبر العدد المنخفض لحالات المداهمات في العامين السابقين نتيجة انتشار جائحة كوفيد19- (كورونا) وما رافقه من إجراءات للحد من انتشارها.

وبيّن المركز بأنه «خلال الأعوام الماضية تم توثيق مداهمات أمنية ممنهجة استهدفت المخيمات والتجمعات السكنية للسوريين من قبل قوات تتبع للجيش اللبناني، حيث تعرض سكان تلك المخيمات والتجمعات السكنية، وخاصة الرجال منهم، للضرب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية والمهينة، ومضايقات أخرى من شأنها التقليل من كرامتهم الإنسانية. وتتعلق حالات أخرى بتفتيش المخيمات والتجمعات السكنية بتُهم مختلفة، بمن فيهم الاتهام بـ (الإرهاب)، بسبب آراءهم السياسية في بلدهم الأم، وغالبًا ما تكون عمليات التفتيش والمداهمة غير مبنية على أدلة مؤكدة».

وأشار التقرير على انه «تستخدم القوى الأمنية في لبنان بعض عمليات التفتيش والمداهمات الأمنية كوسيلة لترحيل اللاجئين إلى سوريا، وقد رصد ACHR في بعض حالات المداهمات اعتقال مجموعة من اللاجئين السوريين وحجز أوراقهم الثبوتية الرسمية قبل إطلاق سراحهم. وفي حال رغب أحدهم بمراجعة فرع الأمن لاسترجاع أوراقه الثبوتية الخاصة، يتم إبلاغه بصدور قرار ترحيل بحقه من لبنان إلى سوريا». وبحسب المركز، فإنه خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، قام مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) بتوثيق حوالي 297 حالة اعتقال تعسّفي تستهدف مخيمات وتجمعات سكنية للاجئين. وقد سجّل المركز خلال العامين الأخيرين، تحديدًا بين عامي 2021 و2022، اعتقال حوالي 420 لاجئاً في تلك الحالات. وقدم المركز في تقريره توصيات للسلطات اللبنانية وللمجتمع الدولي، فبالنسبة للسلطات اللبنانية اكد المركز على مايلي:

- ينبغي على السلطات اللبنانية بتطبيق القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية المتصلة بحظر استخدام العنف والتعذيب وغيره من أشكال ضروب المعاملة اللاإنسانية.

- يجب على السلطات اللبنانية ضمان عدم استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية من قبل القوى الأمنية خلال تفتيش ومداهمة مخيمات اللاجئين وأماكن سكنهم.

- ينبغي القيام الإصلاحات المؤسسية اللازمة لضمان تنفيذ الفعال للقوانين النافذة التي تحظر التعذيب، وتنظم عمليات إنفاذ القانون، وجبر الضرر، بما في ذلك التعويض، ورد الاعتبار وإعادة التأهيل.

- يجب وضع حد لمضايقة وترهيب أسر اللاجئين في حال تم اشتباههم في ارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب، ويجب حماية أفراد الأسر خلال عمليات مداهمة وتفتيش المخيمات التي تجري من دون أذون قضائية.

- ينبغي عدم حرمان أي لاجئ من حريته إلا إذا ارتكب جريمة واضحة وفقًا للقانون، واستنادًا لإجراءات قانونية أصولاً.

أما بما يخص المجتمع الدولي، فإنه:

- يجب مراقبة الالتزامات الحكومية اللبنانية تجاه اللاجئين السوريين وجهودها للسيطرة على الأمن العام في البلاد.

- ينبغي ضمان وجود آلية للتحقق من مدى التزام الحكومي اللبنانية بمحاسبة الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون في حال توجيه اتهامات إليهم تتعلق بالتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة السيئة، ويجب محاكمتهم في حالة توفر أدلة مقبولة كافية لإدانتهم، أمام محاكم مستقلة ونزيهة، وفقًا للمعايير الدولية للعدالة.

وخلُص التقرير على التشديد «على أن استخدام القوة في عمليات إنفاذ القانون، ويجب أن يكون محدود للغاية وتحكمه القواعد والمعايير الدولية، كما يدعو ACHR إلى محاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات تحدث خلال عمليات مداهمات أماكن سكن اللاجئين السوريين، ومراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة باستخدام القوة لتجنيب حدوث أي انتهاكات مستقبلية، ويدعوا إلى تدريب جميع القوى الأمنية المشاركة في هذه المداهمات».

«مركز وصول لحقوق الإنسان»

عفرين: ٥ سنوات من الهندسة الديموغرافية واستهداف الأكراد لفرض العثمانية

أحمد قطمة

شنت أنقرة في العشرين من يناير العام 2018، برفقة 25 ألف مسلح من «الجيش الوطني السوري» غزواً عنيفاً على عفرين، استخدمت في يومه الأول 72 طائرة حربية (وهي كانت إشارة رمزية إلى مرور 72 عام على إنهاء جمهورية مهاباد الكُردية في إيران آنذاك)، رغم أن مسلحي المعارضة كانوا قادرين مع تلك التحشدات الضخمة، على فتح جبهة مع النظام السوري ودخول حلب، لولا ارتهانهم للقرار التركي.

وإلى الثامن عشر من آذار من العام 2018، خسر الكُرد السوريون مئات الضحايا العسكريين والمدنيين، خلال تصديهم لتلك الهجمة العسكرية التركية، كما خسروا أهالي عفرين، سبع نواحي، 366 قرية، بجانب تهجير مئات الآلاف، ممن فروا وصورتهم عدسات الكاميرات، إذ كانت تتقاطر ألوف السيارات على طريق «جبل الأحلام»، الذي تحول العبور منه إلى حلم حقيقي وقتها، كونه كان المفر الأخير أمام العفرينيين للنجاة بأرواحهم من الهجمة القادمة نحوهم من كل حدباً وصوب، ضمن واحدة من أكبر قوافل التهجير القسري والتطهير العرقي التي شهدتها الحرب السورية على الإطلاق.

ولتحقيق تلك الغاية، توافقت تركيا مع النظام السوري وموسكو على هندسة الديموغرافية في عفرين، عبر تهجير أهالي ريف دمشق وحمص ومناطق داخلية سورية أخرى، لتوطينهم فيها، مقابل تهجير تركيا سكانها الكُرد، وهو ما حصل بشكل متوازي وفاضح، ففي الوقت الذي كانت تُهجر فيه تركيا أهالي عفرين، بمئات الآلاف عبر طريق جبل الأحلام، كان يجري على الطرف الآخر، تهجير أهالي غوطة دمشق عبر النظام السوري وروسيا.

كما بنت تركيا خلال السنوات الخمسة من سيطرتها على عفرين، عشرات المستوطنات وهو ما يعني سعي تركيا لبقاء سكان تلك المستوطنات في عفرين، حتى في حال إيجاد حل سياسي في سوريا مستقبلاً، في عفرين، بذريعة إنها أرض سورية.

هندسة الديموغرافية

ورغم إدراك أهالي عفرين ونشطائها، بأن أرضهم المستباحة، قد جرى التفريض بها بموجب اتفاقية روسية تركية، قامت على مقايضة عفرين، التي كانت عملياً ضمن مناطق النفوذ الروسي (جوياً)، بـ (غوطة دمشق، وريف حمص الشمالي، ومناطق إدلب شرق سكة حديد الحجاز مع مطار أبو الظهور العسكري، ومناطق أخرى) التي كانت خاضعة لنفوذ أنقرة.. إلا أنهم لا يزالون مؤمنين بأن حقهم لا يمكن أن يضيع بالتقادم، رغم مرور خمس سنوات على احتلال أرضهم.

فيما استولت المليشيات السورية التابعة لأنقرة، على أملاك المهجرين من بيوت وأراضي زراعية وغيرها، ووزعتها على مسلحيها وذويهم، وهو ما صبّ في خدمة مخططات أنقرة لتغير ديموغرافية المناطقة، وهندستها، ورغم أن كل المناطق السورية الخاضعة لسلطة تركيا، عبر أدواتها السورية العسكرية المسماة بـ«الجيش الوطني السوري»، والتي يعتبر «الائتلاف الوطني السوري» واجهتها السياسية، تعيش أوضاعاً أقل ما يمكن أن توصف به بانها مزرية، من رأس العين إلى تل أبيض، ومن جرابلس، مروراً بالباب وإعزاز ومارع والراعي، بيد أن «عفرين»، كان لها حصة الأسد من الانتهاكات.

المنظمات الدولية وعفرين

تلك الوقائع وغيرها، كانت قد دفعت المنظمات الدولية وبعض الجهات الحكومية إلى إعلاء صوتها رفضاً لتلك التجاوزات، وبالصدد، أفادت منظمة العفو الدولية في التاسع والعشرين من مارس العام 2022، بأن الميليشيات التابعة لتركيا تواصل تعريض المدنيين في عفرين ورأس العين لمختلف صنوف التعذيب والاعتقال والمعاملة السيئة.

وقالت: "استمر الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، في تعريض مدنيين في مدينتي عفرين ورأس العين شمالي البلاد للاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاختطاف»، وأضافت أن "الجيش الوطني السوري، وهو ائتلاف من جماعات مسلحة موالية لتركيا، استمر في ارتكاب مجموعة من الانتهاكات ضد المدنيين، وأغلبهم من الأكراد السوريين، في مدينتي عفرين ورأس العين».

ونقلت عن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة أن الميليشيات المسلحة التابعة للاحتلال التركي قامت بتعذيب المعتقلين أثناء استجوابهم من أجل انتزاع "اعترافات"، مشيرةً إلى أن المعتقلين حرموا من "التمثيل القانوني ومن الاتصال بعائلاتهم خلال احتجازهم في مراكز احتجاز غير رسمية».

في حين نشرت وزارة الخارجية الأمريكية، منتصف أبريل 2022، تقرير حقوق الإنسان في العالم، وقال التقرير الخاص بسوريا، إن الوضع الأمني غير المستقر في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة، أسهم في تعزيز بيئة ارتكبت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والإيذاء البدني الشديد والاختطاف.

وقالت إن الجماعات الإرهابية المسلحة، مثل هيئة تحرير الشام، ارتكبت مجموعة واسعة من الانتهاكات، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف غير المشروعة، والإيذاء البدني الشديد، ومقتل المدنيين أثناء الهجمات التي وصفتها لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا بأنها عشوائية.

استهداف الأكراد والإيزيديين

كما قال التقرير إن جماعات المعارضة السورية المسلحة المدعومة من تركيا في المنطقة الشمالية من البلاد ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، حيث أفادت التقارير بأنها استهدفت السكان الأكراد والإيزيديين وغيرهم من المدنيين، وشملت انتهاكاتها عمليات القتل خارج نطاق القانون، الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للمدنيين، التعذيب، العنف الجنسي، عمليات الإجلاء القسري من المنازل، ونهب الممتلكات الخاصة والاستيلاء عليها، ونقل المدنيين المحتجزين عبر الحدود إلى تركيا، وتجنيد الأطفال، ونهب وتدنيس الأضرحة الدينية.

فيما أصدر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية، في الرابع والعشرين من يونيو 2022، تقريره السنوي عن حرية الأديان في سوريا لعام 2021، وتحدث التقرير عن أنَّ جماعات المعارضة السورية المسلحة المدعومة من تركيا قد ارتكبت انتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك التعذيب والاغتصاب وأخذ الرهائن والنهب، والاستيلاء على الممتلكات الخاصة، لا سيما في المناطق الكردية، فضلاً عن تخريب المواقع الدينية الإيزيدية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

لفرض الأفكار العثمانية

بالصدد، قال الصحفي «شيار خليل» رئيس تحرير «صحيفة ليفانت اللندنية»، لموقع الصحيفة، في الذكرى الخامسة لسيطرة الجيش التركي وفصائل «الجيش الوطني السوري»، على عفرين: «منذ خمسة أعوام ومازالت عفرين شمال غرب سوريا، في تلك الخاصرة الرخوة تتعرض للانتهاكات الجمة، حيث تتعمد القوات التركية والحكومة التركية ومنذ اجتياحها الحدود السورية واحتلال مدينة عفرين، بنشر الفوضى واللصوصية في المدينة والقرى والنواحي التابعة لها، وتتعمد السياسات التركية بجلب كل المرتزقة السوريين لتلك المنطقة، وإعطائهم الحرية الكاملة بممارسة الاعتقالات والقتل والسرقات بجانب التغيير الديمغرافي الذي لم يتوقف منذ اليوم الأول».

وأردف: «بعد خمسة أعوام، مازالت القوى الدولية متآمرة على كل السوريين ومنها تركيا، التي دخلت الأراضي السورية ومارست فيها القمع والاحتلال والقتل، وكانت عفرين الكردية المدينة الأكثر تضرراً من تلك السياسات بسبب أحقاد تركيا اتجاه الكرد، والانتقام من المدينة التي تتسم بخصوصيتها الكردية، من حيث السكان والثقافة والجغرافيا، وكل ذلك كان بمساعدة من القوى والميليشيات العسكرية السورية «المعارضة» التي فرضت الإتاوات والفدية على السكان الأصليين، وتمارس القتل والاعتقال لتهجير ما تبقى من سكان تلك المدينة».

وختم بالقول: «إن ما جرى هناك في عفرين ويجري إلى الآن من انتهاكات، قبل كارثة الزلزال وبعد ذلك خارج كل المواثيق والقوانين الدولية، وعلى الجهات المعنية الدولية تحمل مسؤولياتها عن ذلك، وخاصة أن ما يمارس بحق تلك البقعة الجغرافية والسكانية هي محاولات دقيقة واستراتيجيات لتهجير الكرد من المنطقة، وإحداث تغيير ديموغرافي فيها لصالح تركيا، وحكومتها الفاشية والساعية لفرض الأفكار العثمانية السلطوية على المنطقة».

موظفو إغاثة: النظام السوري يُجبر الأمم المتحدة على التنازل

أفصح تقرير لمجلة فاينانشال تايمز، كيف يستخدم نظام الرئيس بشار الأسد، مآسي الشعب السوري، لخدمة مصالحه، في غمرة «علاقات متشابكة مع الأمم المتحدة» أنتجت فشلاً ذريعاً في إيصال المساعدات للمتضررين لا سيما شمالي البلاد.

وذكر التقرير إن بطء وصول المساعدات إلى مناطق المعارضة الفقيرة في سوريا بعد الزلزال، باعتراف شخصيات بارزة في الأمم المتحدة «يؤكد كيف يتم استخدام المساعدة الإنسانية من قبل نظام الرئيس بشار الأسد»، ونلفت المجلة عن موظفي الإغاثة، قولهم إن النظام السوري «يجبر الأمم المتحدة على تقديم تنازلات تفيد رئيس النظام السوري وشركاءه».

توظيف أبناء رجالات النظام

وكشفت وثائق جرى تسريبها في عام 2016 أن الأمم المتحدة وظفت في السابق أقارب مسؤولين رفيعي المستوى في النظام، وضمن هذا الإطار، نوّه التقرير إلى تعيين ابنة رئيس المديرية العامة للمخابرات السورية، حسام لوقا، في مكتب الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة في دمشق.

ويوجد لوقا، تحت طائلة العقوبات الأميركية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، بسبب تورطه في انتهاكات لحقوق الإنسان، ولفت أربعة أشخاص للصحيفة إن ابنته تعمل بصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ.

على النقيض، ذكر متحدث باسم الوكالة إن الأمم المتحدة لا تكشف عن معلومات شخصية عن الموظفين، مضيفًا أن «جميع الموظفين يتم تعيينهم وفقًا عمليات توظيف صارمة»، واختارت مجلة فاينانشيال تايمز عدم تسمية الابنة، التي يظن أنها في أوائل العشرينات من عمرها، وليست متهمة بارتكاب أي مخالفات.

وصرح عامل إغاثة مقيم في الشرق الأوسط للمجلة: «لا يمكنني إخبارك بعدد المرات التي دخل فيها مسؤول حكومي سوري إلى مكاتبنا ليدفعنا لتوظيف أحد أقربائه»، بينما تشير ممارسات التوظيف هذه، إلى أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في المناطق التي تسيطر عليها دمشق «قد يكون فيها أقارب من الموالين للنظام».

إقامة مكلفة

ويلفت التقرير كذلك، إلى أن وكالات الإغاثة الأممية، توصلت إلى حلول وسط غير سهلة مع النظام بشأن المسائل التشغيلية الأساسية، وتدفع الأمم المتحدة ملايين الدولارات سنوياً في إطار ما يصفه التقرير بـ«مسائل تشغيلية» مثل السكن لموظفيه.

وأفصح التقرير مثلا أن الهيئة الأممية دفعت 11.5 مليون دولار في عام 2022، بينما بلغ مجموع ما قدمته منذ 2014 أكثر من 81 مليون دولار، لمصاريف سكن موظفيها في فندق «فور سيزنز» في دمشق، المملوك لرجل الأعمال المعروف، سامر فوز، الذي يوجد هو الآخر، تحت طائلة عقوبات «هو والفندق نفسه من قبل الولايات المتحدة منذ عام 2019 بسبب علاقاتهما المالية مع الأسد» يقول التقرير.

وذكر فرانشيسكو غاليتيري، وهو مسؤول كبير في الأمم المتحدة في دمشق، إن الإقامة كانت «واحدة من تلك الخدمات التي ليس لدى الأمم المتحدة الكثير من الاختيار فيها، بسبب نقص توافر البنية التحتية»، وأردف بأن الأمم المتحدة طلبت بانتظام موافقة النظام على استخدام أماكن إقامة بديلة، لكن لم يتم منحها أي إقامة أخرى.

معاملات مالية «إجبارية»

في سياق ذو صلة، يسحب النظام السوري ملايين الدولارات من المساعدات الإنسانية من خلال إجبار وكالات المعونة الدولية على استخدام سعر صرف رسمي غير موات، بينما يتم استخدام السوق الموازية على نطاق أوسع في سوريا.

ولفت خبراء إلى إن الأموال التي يتم جمعها بهذه الطريقة تستخدم لدعم الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي.

كما أطلقت مؤسستان سوريتان هما «مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية» و«البرنامج السوري للتطوير القانوني»، دراسة «غير مسبوقة» كشفت عن «كيفية استفادة الشركات الخاصة المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من مشتريات الأمم المتحدة من الدولة، وحصة التمويل التي تذهب إليها».

ومنذ أن باشرت الليرة السورية في التدهور في عام 2019، ذكرت الأمم المتحدة إنها دفعت من أجل سعر صرف أفضل للمساعدات الدولية، والتي تم منحها في ثلاث مناسبات فقط، ويرجع التعاون بين الحكومة السورية وجماعات الإغاثة إلى بداية الحرب الأهلية في البلاد في عام 2011.

وزادت الأمم المتحدة والوكالات الدولية من وجودها بسرعة في البلاد، وقدمت تنازلات لدمشق، متوقعة سقوط الأسد بسرعة، لكن الأخير صمد في وجه الثورة الشعبية، واستعاد في نهاية المطاف السيطرة على معظم البلاد، بدعم عسكري من روسيا وإيران.

ومع ذلك، لم يجري إعادة التفاوض بشأن الامتيازات (التنازلات) التي قدمتها وكالات المعونة في البداية، حيث استجابت مجموعات المساعدة على مر السنين لمطالب النظام «خوفاً» من فقدان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية.

اللعب وفق قواعد النظام

ويذكر التقرير في وصف هذا الوضع «يشير هذا إلى المعضلة الأخلاقية التي يواجهونها، إما اللعب وفقا لقواعد النظام أو رفض المساعدة للسوريين المحتاجين»، ونوهت مصادر سورية وعمال إغاثة، وخبراء، إلى إن هيئات الأمم المتحدة وجماعات الإغاثة مطالبة بالشراكة مع الوكالات التابعة للحكومة.

والجماعات الرئيسية المرتبطة بالنظام هي الهلال الأحمر العربي السوري، الذي يديره المقرب من الأسد، خالد حبوباتي، والصندوق السوري للتنمية، الذي أسسته زوجة الرئيس، أسماء الأسد، والتي لا تزال تتمتع بنفوذ كبير على عملياته.

أما الهلال الأحمر العربي السوري، فهو «الشريك» الرئيسي للأمم المتحدة في سوريا ويمتلك سلطة كبيرة على المنظمات غير الحكومية الدولية، ولم تستجب كلتا المنظمتين اللتين تقودان جهود الإغاثة إثر الزلزال في سوريا لطلبات المجلة للتعليق على ما ورد على لسان موظفي الإغاثة.

يد المخابرات

جهود المساعدة التي تبذلها أي هيئة أممية، وكلّ برامج المساعدة في سوريا، ينبغي أن يوافق عليها النظام مع تدخلات من مختلف الوزارات وفروع المخابرات، وتلفت مجموعات الإغاثة إلى إن الحصول على هذه التصاريح يمثل عقبة كبيرة أمام عملها.

وأفصح تقرير أعده معهد الشرق الأوسط، أن ما يقرب الربع من أكبر 100 مورد مدرجين على أنهم يتلقون أموال مشتريات من الأمم المتحدة بين 2019-2021 كانوا شركات إما خاضعة لعقوبات من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة، أو مملوكة لأفراد خاضعين لعقوبات.

واستنتج التقرير إلى أن وكالات الأمم المتحدة «لا تدمج بشكل كاف ضمانات حقوق الإنسان في ممارسات الشراء الخاصة بها.. مما يعرض سمعتهم لمخاطر كبيرة تتمثل في تمويل جهات مسيئة».

وخلال 12 عاما من الصراع الوحشي، جرى توزيع مليارات الدولارات من المساعدات عبر منظمات مثل الأمم المتحدة، وذكر عامل إغاثة سابق في دمشق، إن سيطرة النظام على قطاع المساعدات كان «سراً مكشوفاً».

وحتى عقب أسبوع من الزلزال، أجبر الناجون في مناطق شمال غرب سوريا التي تسيطر عليها جماعات معارضة، وتركيا، التي تدعم المعارضة، إلى إخراج العائلات من تحت الأنقاض بأنفسهم، حيث لم تكن المساعدات وصلت بعد.

واق الرد البطيء نتيجة منع دمشق الوكالات التابعة للأمم المتحدة من العبور عبر جميع المعابر الحدودية باستثناء واحد، بينما تم فتح المزيد من المعابر في نهاية المطاف. ويقيد نظام الأسد الوصول إلى المناطق المحتاجة، ويحول المساعدات إلى مناطق تابع له، ويضايق موظفي المنظمات غير الحكومية، وفقا لتقرير منفصل أعدته ناتاشا هول، الزميلة البارزة في برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وهيومن رايتس ووتش، التي استندت إلى عشرات المقابلات والوثائق المتاحة.

بينما ذكرت تقارير أخرى، إن المنظمات التي تسعى للتغلب على القيود تتعرض للعقوبات بشكل متكرر، وعادة ما يتم ذلك من خلال تقييد حصول موظفيها على تأشيرات الدخول.

ماذا تعرف عن اتفاقية ١١ آذار بين الكرد والنظام العراقي السابق؟

يصادف اليوم الذكرى الـ ٥٣ لاتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠، بين الكرد بقيادة الملا مصطفى بارزاني والحكومة العراقية السابقة، بعد سنوات من الصراع المسلح بين الكرد والحكومة المركزية.

وتعتبر اتفاقيّة آذار حجر الأساس للحقوق القومية للشعب الكردي في إقليم كردستان العراق، والتي كانت مستنداً قانونياً لاحقاً لكل القوانين والأنظمة الّتي تخص الشعب الكردي في العراق، ومن ضمنها المواد الدستورية التي تنص على مكانة الكرد ضمن الدولة العراقية.

ونصّت الاتفاقيّة على: «جعل اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكرد، وتكون الكردية لغة التعليم في هذه المناطق، وعلى ان تدرس اللغة العربية في العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون».

إلى جانب: «مشاركة إخواننا الكرد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدول كالوزارات والجيش وغيرها.. كانت ومازالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ، تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الكرد من حرمان في الماضي.

اقرأ المزيد:مسعود بارزاني: اتفاقيّة ١١ آذار أجبرت النظام العراقي للاعتراف ببعض حقوق الكرد

وتقول الاتفاقيّة: «نظرًا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق:

أ- الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي، وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكُردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية.

ب- إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم، أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

ج- الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية، ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الكرد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة».

ونصّت الاتفاقيّة كذلك على أن: «يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها غالبية كوردية من الكرد أو ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم، ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ، قائمقام، مدير الشرطة، مدير امن وما شابه ذلك) ويباشر فورًا بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة».

وتقول الاتفاقيّة: «تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبية وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به، وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة. الفقرة (أ)- يمدد العمل بالفقرتين (1) و(2) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (59) والمؤرخ 1968/8/5 حتى تأريخ صدورهذا البيان، ويشمل ذلك جميع الذين أسهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية. الفقرة (ب) يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ويتم ذلك من دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها. الفقرة (أ) تشكل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما اصابها في السنوات الاخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال. الفقرة (ب) إعداد الخطة الاقتصادية بنحو يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية».

وتنص الاتفاقيّة أيضاً: «الفقرة (ج) تخصيص رواتب تقاعدية لعائلات الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف على وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية. الفقرة (د) العمل السريع لاغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون الى المساعدة، ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة».

إلى جانب: «إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة، أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام على وفق القانون، فيجري اسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك».

بالإضافة إلى: «الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بنحو خاص يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية، وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأراضي وإعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة».

وفيما يخصّ بنود تعديل الدستور، فكان الاتفاق على: «أ- يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية. ب- إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور: تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية. ج- تثبيت ما تقدم من الدستور الدائم. إعادة الإذاعة والاسلحة الثقيلة إلى الحكومة، ويكون ذلك مرتبطًا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق. يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديًا. يجري تعديل قانون المحافظات بنحو ينسجم مع هذا البيان. اتخاذ الإجراءات المطلوبة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها غالبية كوردية وفقًا للإحصاءات الرسمية التي تجري، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانًا لتمتعه بالحكم الذاتي. وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية، وحيث إن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية، فأن استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال. يسهم الشعب الكوردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق».

قال الزعيم الكردي ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود بارزاني، اليوم السبت، إن اتفاقية 11 آذار أجبرت النظام العراقي للاعتراف رسمياً ببعض حقوق الشعب الكردي.

ونشر الرئيس بارزاني بياناً في ذكرى اتفاقية ١١ آذار قال فيها: «تعتبر اتفاقية 11 آذار من الإنجازات القيمة التي حققتها حركة تحرير شعب كوردستان. وتكمن أهمية هذا الحدث التاريخي في أنه يأتي نتيجة لنضال وثورة الشعب الكوردي والحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة بارزاني، حيث أجبر النظام العراقي آنذاك للاعتراف رسميًا ببعض حقوق شعبنا لأول مرة في 11 آذار، والتي حُرم الشعب الكوردي منها منذ بداية الدولة العراقية».

وأضاف بارزاني: «اتفاقية 11 آذار، التي كانت نتاج نضال وتضحيات البيشمركة والجماهير وكافة الطبقات والمكونات الدينية والعرقية في كوردستان، ونقلت تعريف الشعب الكوردي ووجوده داخل الدولة العراقية إلى مستوى أعلى».

وأشار: «ورغم أن النظام العراقي أدار ظهره لحقوق الشعب الكوردي وانتهك اتفاق 11 آذار، إلا أن هذا الإنجاز كان بوابة إلى مرحلة أكبر وخطوة في نضال شعبنا وتحقيق المزيد من الإنجازات والانتصارات».

واختتم الزعيم الكردي بيانه بـ: «في الذكرى الثالثة والخمسين لاتفاقية الحادي عشر من آذار، وإلى جانب التأكيد على رسالة السلام والتعايش للشعب الكوردستاني، فإننا نذكّر الجميع بأن شعب كوردستان لا يتنازل عن حقوقه وحريته ومكتسباته تحت أي ظرف أو ضغوط».

وفي ذكرى الاتفاقيّة قال رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني في بيان: «نستذكر اليوم بفخر الذكرى الثالثة والخمسين لاتفاقية 11 آذار 1970، بين ثورة أيلول بقيادة البارزاني الخالد والحكومة العراقية. فتحية لأرواح شهداء كوردستان كافة والأبطال الذين شاركوا في ثورة أيلول المجيدة».

وأضاف: «كانت اتفاقية 11 آذار، في ظل الظروف والمعادلات الصعبة والمعقدة الإقليمية والدولية السائدة حينها، نصراً كبيراً وأهم وثيقة رسمية معترف بها عرّفت العالم بقسم من حقوق شعب كوردستان وعدالة قضيته. وأصبحت أساساً رئيساً لمكاسب شعب كوردستان التي تحققت فيما بعد من الانتفاضة وصولاً إلى تشكيل البرلمان والحكومة والفدرالية».

وأكّد أن «اتفاقية 11 آذار كانت حلاً نموذجياً بمستطاعه أن يمضي بالعراق وكامل شعبه نحو مستقبل أكثر ازدهاراً ويجعل منه واحداً من الدول المتقدمة في المنطقة والعالم. لكن تراجع السلطة العراقية ولجوئها إلى منطق القوة بدلاً عن قوة المنطق، لم يجلب على العراق غير الحروب والمآسي والتخلف وهدر ثروات البلد. وحتى الآن لا يزال العراق يدفع ثمن تلك الغلطة».

وقال رئيس حكومة إقليم كردستان العراق، مسرور بارزاني، في ذكرى الاتفاقيّة: « تشكّل اتفاقية 11 آذار 1970، منجزاً مهماً للشعب الكوردستاني ودليلاً دامغاً يظهر نصراً جليّاً لمطالبه ورسالته السلمية، والذي لطالما أراد حل الخلافات عبر الحوار والتفاوض والسبل السلمية، ولكن للأسف نكثت الحكومة العراقية بما قطعته من وعود ولم تفِ باتفاقياتها مع قيادة الشعب الكوردستاني، بل استأنفت اعتداءاتها على كوردستان بلا هوادة، ونتيجةً للسياسات العدوانية التي انتهجها النظام العراقي آنذاك، عانى إقليم كوردستان والعراق عموماً، من حروب مدمرة وخراب وفواجع كبرى لا يزال شعب كوردستان يدفع ثمنها دون أن يُعوّض عمّا لحق به من مآسٍ».

قضية الدباغ:

قضاة فرنسيون يأمرون بمحاكمة ثلاثة مسؤولين سوريين كبار أمام محكمة باريس الجنائية... أسئلة وأجوبة

في منتصف ليلة 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، قُبض على باتريك عبد القادر الدباغ الذي يحمل الجنسيتين السورية والفرنسية والبالغ من العمر 20 عامًا، وكان باتريك طالب في السنة الثانية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق، في منزله في حيّ المزة بدمشق.

قامت مجموعة مؤلفة من اثنين من الضباط، وجنديين وخبير في مجال الكمبيوتر، زعموا أنهم ينتمون إلى المخابرات الجوية السورية، بأخذ باتريك عبد القادر للاستجواب دون الإفصاح عن مبرّرات اعتقاله.

وفي الوقت ذاته من اليوم التالي، عاد الأشخاص أنفسهم إلى منزل عائلة الدباغ، هذه المرة برفقة ما يقرب من اثني عشر جنديًا مسلحًا. واتهموا والد باتريك عبد القادر، مازن الدباغ بالفشل في تربية ابنه بشكل صحيح وألقوا القبض عليه، زاعمين أن هذا سيعلمه كيفية تنشئة ابنه بشكل صحيح. كان مازن حينها يعمل موجهًا تربويًا رئيسيًا في المدرسة الثانوية الفرنسية بدمشق.

تؤكد شهادة الشهود أن كلًا من مازن وباتريك عبد القادر قد اقتيد إلى مركز احتجاز في مطار المزة العسكري تديره المخابرات الجوية السورية وله سمعة شائنة باستخدام التعذيب الوحشي فيه. تعتقد لجنة تقصي الحقائق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا أن سجن المزة يحظى بأحد أعلى معدلات الوفيات بين مراكز الاحتجاز في سوريا،

لم يشارك مازن الدباغ وابنه باتريك عبد القادر في أي تحركات احتجاجية ضد نظام الأسد، سواء قبل آذار/مارس 2011 أو بعده. ويشاركهم مصيرهم ذلك عشرات الآلاف من السوريين الذين اعتقلهم النظام السوري واقتادهم إلى مراكز الاحتجاز ولا يزالون مختفين قسريًا.

في وقت سابق من عام 2018، شرعت مكاتب التسجيل السورية بإصدار شهادات وفاة لعدد كبير من الأشخاص المختفين. ففي تموز/ يوليو 2018، تلقت عائلة الدباغ إخطارًا رسميًا بوفاة باتريك عبد القادر ومازن الدباغ. ووفقًا للوثائق التي تلقتها عائلة الدباغ، فقد توفي باتريك عبد القادر في 21 كانون الثاني/يناير 2014، بعد فترة وجيزة من اعتقاله. فيما توفي والده مازن بعد نحو أربع سنوات، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

لماذا رُفعت القضية في فرنسا وليس في سوريا أو أمام المحكمة الجنائية الدولية؟

على الرغم من خطورة وسِعة نطاق الجرائم المرتكبة في سوريا منذ القمع الوحشي لانتفاضة آذار/مارس 2011 التي أشعلت فتيل صراعٍ مستمر لأكثر من ١٠ سنوات، فإن هناك سبلًا محدودة للضحايا وعائلاتهم للحصول على العدالة والإنصاف. لم تصادق سوريا على نظام روما الأساسي، برغم محاولات استصدار قرار من مجلس الأمن لإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، فقد حال الفيتو الروسي والصيني مرارًا دون تمكن المحكمة الجنائية الدولية من فتح تحقيق بشأن سوريا.

مع قطع الطريق إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعدم وجود بوادر حقيقية من شأنها ضمان العدالة والمساءلة المستقلة داخل سوريا، توجه الضحايا إلى دول أخرى - مثل ألمانيا، والسويد، وفرنسا، وإسبانيا - للتحقيق في القضايا بناءً على ما يعرف بالاختصاص «الخارجي» أو مبدأ الولاية القضائية العالمية. فمنذ عام 2012، قام أفراد سوريون ومنظمات سورية إضافة إلى منظمات حقوق الإنسان الدولية برفع قضايا في هذه الدول للتحقيق في جرائم التعذيب والجرائم ضد الإنسانية و/أو جرائم الحرب.

ما هي المعايير المطبقة في فرنسا لبدء التحقيقات في الجرائم المرتكبة في سوريا؟

في حالة باتريك عبد القادر ومازن الدباغ، كان الأب والابن مواطنين فرنسيين سوريين. وتتمتع المحاكم الفرنسية بالولاية القضائية على الجرائم المرتكبة ضد المواطنين الفرنسيين أو أولئك الذين يحملون جنسية مزدوجة، وكذلك الجرائم التي يرتكبها مواطنون فرنسيون أو مزدوجو الجنسية. وبالتالي، وبناءً على أساس الجنسية المزدوجة، تم إجراء تحقيق جنائي في فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

ومع ذلك، فإن العديد من ضحايا الجرائم الدولية الساعين للعدالة، ومن بينهم العديد من السوريين، لا يحملون الجنسية الفرنسية. من أجل السماح لهم بالحصول على العدالة، اعتمد المشرع الفرنسي عدة تشريعات.

على سبيل المثال، منذ أن تم إدماج اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في القانون الفرنسي في عام 1986، بات ممكنًا ملاحقة أي مشتبه فيه يكون موجودًا على الأراضي الفرنسية ومحاكمته في فرنسا بتهم التعذيب.

وقد طُبقت الحالة نفسها منذ آب/أغسطس 2013 على المشتبه بهم في حالات الاختفاء القسري، في أعقاب إدماج اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في القانون الفرنسي. يمكن لضحايا التعذيب والاختفاء القسري، بغض النظر عن جنسيتهم وبلد الإقامة، تقديم شكوى جنائية لدى المدعي العام الفرنسي والمشاركة في الإجراءات كأطراف مدنية. وتمنح هذه الحالة الضحايا حقوقًا واسعة طوال فترة التحقيق، مثل القدرة على طلب إجراء تحقيقات محددة، أو استدعاء شهود معينين للإدلاء بشهاداتهم.

في 9 آب/أغسطس 2010، تبنى البرلمان الفرنسي قانونًا يدرج نظام روما الأساسي في القانون الفرنسي. ويمنح هذا القانون المحاكم الفرنسية ولاية قضائية حيال جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب المرتكبة في بلد آخر، إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- إذا كان المشتبه به يقيم في فرنسا،
- إذا كان ثمة تشريع تجريمي لمثل هذه الأفعال في الدولة التي ارتُكِبت فيها، أو إذا كانت الدولة التي ارتُكِبت فيها الجرائم أو الدولة التي يكون المشتبه به من رعاياها طرفًا في نظام روما الأساسي،
- أن يتم الشروع في الملاحقات القضائية بناءً على طلب المدعي العام الفرنسي فقط، و
- لا يخضع المشتبه به لأي طلب تسليم أو محاكمة من محكمة دولية أو وطنية.

تم تعديل هذه الأحكام بشكل بسيط بموجب قانون 23 آذار/مارس 2019 الذي استبعد شرط التجريم المزدوج لجريمة الإبادة الجماعية، وأزال الرفض الصريح للاختصاص من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

في 1 كانون الثاني/ يناير 2012، تم إنشاء وحدة متخصصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في باريس، والمعروفة باسم «وحدة جرائم الحرب» الفرنسية. وتتكون هذه الوحدة من فريق مؤلف من خمسة مدعين عامين، وثلاثة قضاة تحقيق مستقلين، وفريق من المحققين المتخصصين، يعملون حصريًا في قضايا الجرائم الدولية. واليوم، تعمل وحدة جرائم الحرب الفرنسية على 85 تحقيقاً أولياً و79 تحقيقاً قضائياً على صلة بجرائم دولية ارتكبت خارج الأراضي الفرنسية، منها حوالي 10 تتعلق بجرائم ارتكبت في سوريا.

قامت وزارة الخارجية الفرنسية بنقل ملفات قيصر إلى الوحدة المتخصصة في باريس في أيلول/ سبتمبر 2015، مما أدى إلى فتح تحقيق أولي في ممارسة النظام السوري للتعذيب المنهجي للمعتقلين، والتي أدت إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من بين انتهاكات أخرى. أعيد تصنيف هذا التحقيق الأولي في 2018 على أنه تحقيق هيكلي في الجرائم التي ارتكبها النظام السوري، ولا يزال مستمراً.

كيف بدأت قضية الدباغ وكيف وصلت إلى مرحلة إصدار مذكرات اعتقال دولية؟

في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2016، قامت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) ومنظمتها العضوة في فرنسا، الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان (LDH)، مع السيد عبيدة الدباغ (شقيق مازن الدباغ) وبدعم فعال من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)، بإحالة قضية مازن وباتريك عبد القادر الدباغ إلى وحدة جرائم الحرب الفرنسية.

في الشكوى المقدمة للمدعي العام، طلب المدعون إجراء تحقيق قضائي فوري، من خلال تعيين قاضي تحقيق في جرائم الاختفاء القسري والتعذيب التي تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية التي يزعمون أنها ارتكبت ضد مازن وباتريك عبد القادر الدباغ من قِبل أفراد النظام السوري.

لثاني/نوفمبر 2016، فتح المدعي العام تحقيقًا قضائيًا وتم تعيين ثلاثة قضاة تحقيق للتحقيق في القضية.

وبين كانون الأول/ ديسمبر 2016 وأيلول/سبتمبر 2018، أدلى السيد عبيدة الدباغ بشهادته، ممثلًا من قبل محامي الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ثلاث مرات أمام قضاة التحقيق كطرف مدني في القضية. وخلال هذا الإجراء، وبالتعاون مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، قدَّمت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان مذكرات قانونية وطلبات محددة لدى قضاة التحقيق، كما حددوا شهوداً رئيسيين على جرائم ارتكبها عناصر المخابرات الجوية السورية في مركز الاحتجاز في المزة وأماكن أخرى.

في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أصدر قضاة التحقيق المسؤولون عن القضية ثلاثة أوامر توقيف دولية ضد علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود بتهمة المشاركة في جرائم ضد الإنسانية والتعذيب والاختفاء القسري وجرائم حرب.

في 2 نيسان/أبريل 2021، تم قبول المركز السوري للإعلام وحرية التعبير كطرف مدني في القضية. ودعم المركز الدعوى من خلال تقديم العديد من الشهادات والشهود بما في ذلك مديره العام، مازن درويش الذي تم اعتقاله واحتجازه مع زملائه من قبل نفس فرع التحقيق التابع لأجهزة المخابرات الجوية السورية في عام 2012. كما أعدّ المركز سلسلة الرتب والقيادات في المخابرات الجوية السورية وقت اختفاء باتريك ومازن الدباغ.

وافق 23 شاهداً سورياً على الإدلاء بشهادته في هذه القضية، إما لأنهم كانوا ناجين من مركز احتجاز المزة أو لأنهم واجهوا شخصياً أحد المسؤولين السوريين المتهمين بهذه الإجراءات.

من شهادتهم، تم الكشف عن أنماط متكررة من القمع، مما يسلط الضوء على الاستخدام المنهجي والواسع النطاق للهجمات المتعمدة على الحياة، والتعذيب والاختفاء القسري والتي تشكل جرائم ضد الإنسانية.

كما سلط التحقيق الضوء على مسؤولية المتهمين في مصادرة منزل عائلة الدباغ، وهي ممارسة منتشرة في سوريا حيث يتم تجريد المفقودين والمعتقلين وحرمانهم من ممتلكاتهم.

في 31 آذار/مارس 2022، أغلق قاضي التحقيق المسؤول عن القضية التحقيق.

في 27 كانون الثاني/يناير 2023، طلب المدعي العام توجيه لائحة اتهام ضد علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود أمام محكمة باريس الجنائية بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية («اعتداءات متعمدة على الحياة أو التعذيب أو الاختفاء القسري أو السجن أو غير ذلك من أشكال الحرمان الجسيم من الحرية ») وجرائم حرب (« ابتزاز وإخفاء ابتزاز للممتلكات ») ارتكبت ضد باتريك عبد القادر ومازن الدباغ. في 29 آذار/مارس 2023، أمر قاضي التحقيق بإدانتهم أمام محكمة باريس الجنائية بنفس التهم.

تابع/تابعي المادة على:
thelevantnews.com

عدم اليقين واللاقرار

باسل كويفي

تباينت التغيرات التي طرأت على المؤشرات والتصريحات الحكومية الاقتصادية المُعلنة في معظم بلدان منطقتنا بالشهور الأخيرة، وجاءت الأرقام التي أعلنتها بعض مؤسسات الدول كاشفة عن التزام تلك المؤشرات الاقتصادية بموقعها في دائرة ذلك التباين؛ والتي تشير بطبيعة الحال لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في بلدانها.

تظل الأزمات الاقتصادية - الاجتماعية أحد أقوى التحديات التي تواجهها دول المنطقة (باستثناء دول الإنتاج النفطي)، إن لم تكن التحدي الأقوى والأخطر على الإطلاق، حيث تلقي بأثقالها على المسارات السياسية باعتبارها أساساً للاستقرار في الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتشابكة.

وبمتابعة الوضع الاقتصادي، والجهود المبذولة لمواجهة الأزمات القائمة، نراها تصطدم مع التحديات والصعوبات الداخلية، والانعكاسات السلبية الدولية المرتبطة ببيئة الاقتصاد العالمي، واستمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

وبالتالي أعتقد أن سياسات الترقيع في جعبة الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية لن تجدي نفعاً، مما يحتم البحث عن سياسات اقتصادية جديدة وتحقق التوازن الاجتماعي وتخلق فضاء واسعاً للثقة بين القرارات الحكومية والمجتمع والمنتجين، تضاف إلى قوانين ضامنة لتدوير حركة الإنتاج والحدّ من الفساد والاحتكار، وتتدارك هجرة الرأسمال البشري والمالي عبر تحفيز الاستثمار وتشجيع الإنتاج في جميع القطاعات، مما يستدركنا في هذه الظروف الطارئة ردم فجوة الثقة، عبر تعزيز مفهوم المواطنة، لأن الوطن الذي ينتمي له الإنسان هو الذي يضمن له حياة حرة كريمة، من حيث السكن والإطعام وفرص العمل والمشاركة السياسية والرفاهية وسواها، وأي تقصير في الخدمات الأساسية، يعني ضعف الشعور بالمواطنة.

أما من الناحية الاجتماعية، فالمواطنة تعني تمتع المواطن بخدمات اجتماعية لائقة، تتضمن التعليم، وحسن الرعاية الصحية، والحد من الفقر والتنمية المتوازنة.. على سبيل المثال لا الحصر، أما من حيث المنظور الاقتصادي فيُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن أمور الصالح العام، وفضلاً عن التفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة، بما يؤسس للتعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك.

في هذا الإطار يعمل ولي العهد محمد بن سلمان جهوده الحثيثة للانتقال بالمملكة إلى العصرنة والحداثة والانفتاح على دول العالم بشكل متوازن ومتوازٍ مع المصلحة السعودية والعربية والاقليمية والدولية، لتستعيد الرياض ثقلها السياسي والاقتصادي والثقافي بشكل أكثر لمعاناً وبريقاً، مما سيرسخ باليقين أن الملك سلمان وولي عهده، انتقلا بالمملكة إلى درجة أعلى وأسرع في التطور لتلحق بركب الدول العظمى. ويأتي في هذا السياق، الاتفاق بين السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية برعاية صينية وبعد مفاوضات في بكين، هو خطوة كبيرة باتجاه شرق أوسط تتراجع صراعاته وتساهم الصين في ترتيباته الأمنية ويتجاوز ماضي الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية.

كما تسعى الصين إلى تحقيق اختراق أوسع وبسط نفوذها عبر قمّة خليجية إيرانية تخطط لعقدها خلال هذا العام، وفقاً لما كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال»، وهي خطوة تبدو وكأنّها متعمّدة لإغاظة واشنطن اقتصادياً، في الوقت الذي تتفاعل أزمة إفلاس بنك «سيليكون فالي» الأمريكي وحتى اللحظة، يظهر أنّ الأسواق قد استفادت من دروس أزمة 2008 المالية، وتحاول احتواء الأزمة الحالية بالرغم من انهيار أسهم البنك والشركة المالكة له وانعكاس ذلك بهبوط على بورصات أمريكية وأوروبية وعربية وآسيوية ، في نفس الوقت الذي قد يكون إفلاس بعض البنوك الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية (سيلفر غيت) وكذلك بنك كريدي سويس السويسري المعروف بودائعه الكبيرة إذا لم تتدخل السلطات المالية العامة لمنع إفلاسهما. عقبة أخرى في الأزمة، وبالتالي نستنتج انعكاساً للتطورات السياسية والعسكرية والأمنية، فحواها من المتوقع سطوع نظام مالي عالمي جديد، بالتوازي مع الانتقال الى عالم متعدد الأقطاب.

ما يسرّ الذين يريدون الخير للمنطقة التي نعيش فيها أن الاتجاه العام لدول منطقتنا الأوسطية، تتجه نحو الوئام والتصالح ونبذ العدائية وعدم التدخل، وإن التقارب بين السعودية وإيران وبين مصر وتركيا، وتصريحات وزير الخارجية السعودي والتركي بخصوص سوريا وزيارات متعاقبة لوزراء خارجية عُمان ومصر والإمارات والأردن وإيران إلى سوريا، والزيارات الرسمية لرئيس الجمهورية العربية السوريةإلى مسقط وموسكو وأبو ظبي، قد تشير بدلالات واضحة إلى النوايا الحَسَنة لإرساء الاستقرار والأمن والسلام المستدام.

في المقابل، وعلى الصعيد الداخلي السوري، نؤكد أن بناء السلام المستدام يتطلب حواراً سورياً وتنفيذ القرار الأممي 2254 بنكهة سورية، مما يتطلب عقد مؤتمر سوري جامع في دمشق بمشاركة واسعة من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تُمهد لعقد اجتماعي جديد يتوافق عليه السوريون باليقين والقرار.

وفي تصريح لصحيفة «الوطن» عام 2018، اعتبر رئيس الكتلة الوطنية الديمقراطية المعارضة في سوريا باسل كويفي، أنه من دون المعارضة الداخلية والقوى الوطنية لا يوجد حل للأزمة السورية، وأن الشعب السوري هو الأحق في تقرير مستقبله وفق الحوار السوري - السوري والحل السياسي بمشاركة جميع القوى الوطنية والسياسية والمعارضة في الداخل والخارج الذين لم يشاركوا في نزيف الدم السوري.

من زاوية أخرى، وبالإشارة إلى الكوارث الطبيعية وغيرها والتي تدخل في صُلب العلاقات الإنسانية، نعيش في منطقتنا حالياً محاولة لبناء الثقة بين الأفراد والمجتمع، بين المجتمع والحكومات، بين الدول وبعضها، ونعيش مرحلة معالجة أزمات السنوات الماضية، في محاولة لاختبار معنى المصطلح الدارج (تضافر الجهود) لوضع آلية شاملة لمعالجة مشاكل الماضي في حدود ما تجود به حالة الثقة وبناؤها وحسن تنفيذها.

في هذه الظروف الصعبة تبرز أهمية (سرعة التعافي)، ويصدق هذا بوجه خاص في حالة البلدان النامية، حيث لا تكون سبل الرزق مضمونة حتى مع انعدام الكوارث. وعندما تمضي عملية الإعمار في مرحلة ما بعد الكارثة بخطى بطيئة تكون الشدة الاقتصادية والحرمان الذي تعاني منه الأسر والجماعات المحلية عميقي الجذور ويستمران لأمد طويل.

ولنوعية التعافي الاقتصادي أيضاً أهميتها. فغالباً ما ينظر إلى الكوارث الطبيعية باعتبارها تتيح فرصة «لإعادة البناء على نحو أفضل» سواء تعلق الأمر بالمساكن أم الطرق أم المدارس أم المستشفيات. إلا أنه من المهم توضيح المقصود بكلمة «أفضل»، وذلك أن إعادة بناء المساكن والبنى التحتية العامة يجب أن يتم وفقاً «لمعايير السلامة العليا» التي تحد من خطر الكوارث، ويعد أمراً حيوياً من شأنه أن يقلل في المستقبل إلى أدنى حد الخسائر البشرية والاقتصادية لأي كارثة ويساعد على تهدئة مخاوف الناجين وامتصاص صدمتهم وهم يسعون إلى إثبات وجودهم من جديد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وأحياناً ما ينُظر إلى عملية إعادة البناء بشكل أفضل باعتبارها فرصة أُتيحت لبلد تعرض لكارثة كي يحقق «طفرة في مجال التنمية» بإنشاء بنى تحتية متطورة ما كانت لتوجد لولا لم تقع الكارثة. ومع ذلك فإن لم تجرِ هذه العملية بما يتوافق مع القدرات المحلية المتاحة ستتعثر جهود الإنعاش. ومن ثم يمكن أن تكون «إعادة البناء على النحو المناسب» هي أكثر ما تحتاجه البلدان التي دُمرت اقتصاداتها، وحتى ذلك يُعد أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تفقد الكثير من رأسمالها البشري عندما تحل بها الكوارث.

ففي أعقاب الكارثة وبعد الصدمة، تقوم الحكومات والجهات المانحة «بتقييم الأضرار والخسائر وتضع مقترحات فنية بشأن الإعمار». إلا أن نواتج تلك الخطط يمكن في أحيان كثيرة أن تحيد عن مقاصدها. ففي الواقع العملي، تتدخل عوامل أخرى، من بينها، مدى توافر الأموال والمهارات اللازمة ونوعية المؤسسات المنفذة والمصالح الثابتة وعلاقات القوى المؤثرة.

باعتقادي واستخلاصاً لدراسات وأبحاث عميقة، آن الأوان بعد الزلزال وتداعياته (آخذين بعين الاعتبار الكوارث الطبيعية والحربية التي خلفتها المجموعات الإرهابية في المدن السورية خلال الأزمة) أن يكون العمل جاداً للسعي لإحداث (استثناء عن عدم اليقين واللاقرا ر)، «هيئة لإدارة الكوارث» غير حكومية تنسيقها المباشر مع مؤسسة الرئاسة تضم تكنوقراط وفنيين وأكاديميين ومتخصصين والمجتمع المدني الفعّال وممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، تشمل أقساماً متعددة أهمها:

١-دراسات (متابعة جميع التغيرات المناخية والفلكية والحرارية والسجلات الزلزالية المحلية والإقليمية والعالمية والجفاف والتصحر والمياه والأبنية والمنشآت القديمة والحديثة والتي هي قيد الإنشاء).

٢- تنفيذ: (تضم فرق الإنقاذ من الدفاع المدني والإطفاء وتوابعهم مع فرق متخصصة في كل مجلس محلي لتدريب الكوادر المحلية وتوزيع المسؤوليات والمهام لمعالجة أي طارئ مع تجهيزات حديثة.. وتدريب المتطوعين ومتابعة تنفيذ الأبنية العامة والخاصة ومنع المخالفات والبناء إلا وفق الكود السوري الناظم للبناء ومراقبة مواد البناء وغيرها التي من شأنها الحفاظ على بنيان الحجر والبشر).

٣- الإغاثة والتعليم على تقديم برامج الإغاثة اللازمة والتنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية والهلال الأحمر العربي السوري لتقديم الإغاثة وتنظيم التوزيع العادل والمتوازن والشفاف.

الزلازل الموثّقة تاريخياً على طول فالق البحر الميت وشرقي المتوسط والفالق الأناضولي والأفريقي والأوراسي متعددة، علينا التعايش مع الواقع بتغليب الوعي والثقافة المجتمعية عن واقعنا الجيولوجي، بعيداً عن الذعر والخوف والوسواس الذين لا يغيّرون في الواقع أي شيء.

كما عاش أجدادنا، نستطيع العيش بسلام، في وسط طبيعة ومناخ وعوامل عدم اليقين واللاقرار، فالقرار التي تتخذه الطبيعة لا يمكن لأحد التنبّؤ بحصوله.

كل عام وأنتم بخير، بمناسبة عيد الام وقدوم شهر رمضان المبارك، ونتمنى السلامة والخير للبشرية جمعاء.

تعويم «الأسد» في سوريا..
سيولة إقليمية لتمرير مصالح الشركاء وليس تجديد شرعية نظام «الكبتاغون»

ثائر الأحمدي

ثمّة محاولات محمومة لتعويم بشار الأسد. هذه المحاولات جرت بواسطة أطراف إقليمية كانت على عداء مباشر مع نظام البعث في فرعه السوري كما في الفرع العراقي، بل مثّل تهديداً لتلك الأنظمة في الخليج، لدرجة جعلت هذه الممالك تنعطف قليلاً تجاه إيران التي تراجعت في مستوى التهديد أمام بغداد وأمست الأخيرة أولوية قصوى. المفارقة أن كل منهما، سواء الأسد أو صدام حسين «مجرم حرب» بلغة القانون والتقارير الحقوقية الأممية والمحلية. وهذا توصيف ليس فيه مبالغة سياسية. غير أن التحولات البراغماتية التي تجري بالمنطقة وتبعث باصطفافات إقليمية جديدة تؤشر إلى وجود قوى مثل الصين وروسيا تقود مصالحات مجانية في دمشق على حساب الشعوب التي تقع تحت وطأة الموت اليومي الذي أصبح عادياً أو بتعبير أدق أمام «وقائع موت معلن». كل ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية وأمنية وملء فراغ واشنطن في مناطق نفوذها التقليدية.

المصالحة التي تقودها موسكو بين الأسد ورجب طيب أردوغان تماثل الاتفاق الثلاثي الذي نجم عنه هذا التقارب بين طهران والخليج وانفتاح سياسي بينهما وقد امتدت تداعياته على الملف السوري ثم أعلنت المملكة العربية السعودية شروعها في فتح سفارة بدمشق. نظرة مباغتة وفاحصة ستجد أن الأطراف التي تقف على قمة هذه التفاهمات الإقليمية يتشاركون في صفة هي دعم الاحتلالات بسوريا. بالتالي، يحتاج كل طرف إلى إعادة تقسيم أو بالأحرى إيجاد آلية لتوزيع عائدات الحرب وإدارة الصراع.

الصراع في سوريا والحرب المتوحشة التي قادها الأسد ووكلاؤه المحليون والإقليميون، تصل إلى درجة «صدام الهمجيات» على حد تعبير المفكر اللبناني جلبير الأشقر، وهي الحرب التي أدارها وحرف مسارها الرئيس السوري من خلال تطييفها منذ أفرج عن الجهاديين في سجونه القمعية وأطلق سراحهم لـ«دعشنة الثورة» التي بدأت مدنية علمانية ديمقراطية وبالتالي يجد فرصة بفتح جيوب عنف طائفي للتشويش على جرائمه الحقوقية. غير أن هذا الصراع الذي نجم عنه أزمات إقليمية وتنافس دولي هائل بفعل تدخلات هؤلاء اللاعبين في الأزمة السورية تقع تحت وطأة معضلات عديدة، وتباينات متفاوتو، بداية من مناطق النظام، ووكلائه الروس والإيرانيين، مروراً بالمعارضة المسلحة في شمال غربي سوريا والمدعومة من تركيا، وحتى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية المدعومة من أميركا.

وفيما يبدو أن الخرق الإقليمي الذي يحدث له تفاصيل وملابسات عديدة، فالرياض تسعى لإنهاء الحرب اليمنية التي كبدتها خسائر تتجاوز مئة مليار دولار، ومن ثم، تجد نفسها مستجيبة لمبادرة الصينية الديبلوماسية، لا سيما أن إدارة جو بايدن رفعت من طاقة الضغط على حلفائها في ظل الانسحاب من المنطقة، وتخفيض عدد القوات، بالإضافة لتراجع الدعم العسكري للعمليات الهجومية التي تنفذها الإمارات والسعودية باليمن، بمجرد مجيء بايدن للحكم، ومن بينها مبيعات الأسلحة. وثمة رغبة إيرانية في الانفتاح على دول الخليج، أهم أسبابها تشتيت جهود إسرائيل التي تستهدف بناء تحالف لضرب المشروع النووي.

وتعد الشراكات الاقتصادية في منطقة الخليج بموقعها الجيوستراتيجي المهم أولوية قصوى لدى طرفي الصراع سواء إيران أو الرياض. فأبو ظبي هي الشريك التجاري الثاني لإيران بعد الصين. فتم استيراد بضائع بقيمة 13.6 مليار دولار بما يعد 31 بالمئة من كافة الواردات على مدار الأشهر العشرة الأولى من العام الإيراني الذي سينتهي قريباً، وفق الإحصائيات الرسمية الإيرانية.

ووفق الأرقام ذاتها لدى الجمارك الإيرانية، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ نحو 21 ملياراً و400 مليون دولار في الفترة بين عامي 2021 و2022، وصل

وعليه، يمكن القول إن التفاهمات الأخيرة التي تصب في صالح الأسد وتؤدي إلى تعويمه في نطاقات محدودة بالدرجة التي تسمح بسيولة من حوله دون تجديد شرعيته التي فقدها، أو استعادة سمعته الدولية التي تحفل بجرائم تماثل وقائع عنف قروسطية، تهدف إلى تخفيض حالة الصراع بالمنطقة، وحلحلة القضايا المأزومة، مع التضييق على الميليشيات والجماعات المسلحة.

والنظام السوري يتفوق في جرائمه الموثقة وخروقاته الحقوقية من خلال استمرار دعمه وتحالفه مع شبكات من تجار الكبتاغون وقد أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بالتنسيق مع الحكومة البريطانية، عقوبات استهدفت مسؤولين

كباراً في النظام السوري ومقربين من الرئيس بشار الأسد وعدداً من اللبنانيين المرتبطين بعلاقات مع حزب الله، لقيامهم بإنتاج والاتجار في مخدر «الكبتاغون» غير المشروع في سوريا للحصول على مليارات الدولارات.

وقالت أندريا جاكي، مديرة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية: «أصبحت سوريا رائدة عالمياً في إنتاج (الكبتاغون) الذي يسبب الإدمان، ويتم تهريب الكثير منه عبر لبنان». وشددت على التعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها لمحاسبة أولئك الذين يدعمون نظام بشار الأسد بإيرادات المخدرات غير المشروعة وغيرها من الوسائل المالية التي تمكن النظام من القمع المستمر للشعب السوري. وأدرجت الخزانة الأمريكية على قائمة العقوبات سامر كمال الأسد (ابن عم الرئيس الأسد) الذي يشرف على منشآت إنتاج «الكبتاغون» الرئيسة في اللاذقية التي يسيطر عليها النظام، بالتنسيق مع الفرقة الرابعة وبعض المنتسبين لحزب الله. وقال بيان وزارة الخزانة إنه في عام 2020، تم ضبط 84 مليون حبة «كبتاغون» منتجة في مصنع يملكه سامر الأسد في مدينة اللاذقية، تقدر قيمتها بنحو 1.2 مليار دولار في ميناء سالرنو الإيطالي، كما يمتلك سامر الأسد مصنعاً لإنتاج «الكبتاغون» في منطقة القلمون بالقرب من الحدود السورية - اللبنانية. وفرضت الخزانة عقوبات ضد وسيم بديع الأسد (ابن عم الرئيس الأسد) المعروف بدعم الجيش العربي السوري في أدوار مختلفة، تشمل قيادة ميليشيا «كتائب البعث»، وهي وحدة شبه عسكرية تحت قيادة الجيش العربي السوري، ودعوته علناً إلى تشكيل ميليشيات طائفية لدعم النظام.

وقالت الخزانة الأميركية إن وسيم الأسد كان شخصية رئيسية في شبكة تهريب المخدرات الإقليمية؛ إذ دخل في شراكة مع موردين رفيعي المستوى لتهريب المواد المهربة و«الكبتاغون» ومخدرات أخرى في جميع أنحاء المنطقة، بدعم ضمني من النظام السوري.

وطالت العقوبات عماد أبو زريق، وهو قائد سابق في الجيش السوري الذي يقود ميليشيا تابعة للمخابرات العسكرية السورية، وقالت الخزانة الأمريكية إن أبا زريق كان له دور مهم في تمكين إنتاج المخدرات وتهريبها في جنوب سوريا. وكان يقود مجموعة ميليشيا تسيطر على معبر «نصيب» الحدودي المهم بين سوريا والأردن، واستخدم سلطته في المنطقة لبيع البضائع المهربة، وتهريب المخدرات في الأردن.

هذه الحمولات السياسية يمكن رؤيتها في حديث المصالحة المتكرر مع أردوغان. إذ إن الأسد لا يفوته في موسكو أن يبعث برسائل لنظيره التركي، ثم يؤكد على احتياجه المتزايد للقوات والقواعد الروسية في دمشق. مرة أخرى، اشتهاء الاحتلالات بين أنظمة مافياوية ونخبة أوليغاركية تسعى وراء الثروة والسلطة. لكن هذا التحول وتلك الانعطافات ستؤدي إلى ضغوط جمة على الملف الكردي، تحديداً مناطق الإدارة الذاتية، في شمال شرقي سوريا. ولن يجد الأكراد في مناطق الاحتلال الكردي مفراً من البحث عن بدائل خارجية للحصول على حقوقهم السياسية والاحتماء من قبضة العنف الخشن القادم والمحتمل.

ولا يمكن بعد ذلك إغفال التحركات الخارجية من زيارة أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني للإمارات ثم العراق، وقبلها وزير الخارجية الإيراني الى تركيا، والمتزامنة مع زيارة وزير الخارجية التركي الى واشنطن، بهدف الوصول للمقاربة الآمنة لتعويم الأسد وعودته للحاضنة العربية. وهناك الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد إلى دمشق في الوقت ذاته، وعرضه استضافة قمة تجمع بين الرؤساء السوري والتركي والروسي. وكل ذلك يكشف عن انخراط استكشافي لأطراف إقليمية بينما تتقاطع بينها المصالح.

ليس ثمة شك أن القضاء على الكرد هو هدف مشترك بين روسيا وإيران وتركيا. فأنقرة تصف الأكراد بأنهم يمثلون «تهديداً لأمنها القومي»، وتصنف «وحدات حماية الشعب الكردية» منظمة «إرهابية»، بينما تعتبرها ضمن «حزب العمال الكردستاني» الذي يخوض صراعاً مع تركيا، منذ ثمانينات القرن الماضي.

ولروسيا في هذا السياق أهداف براغماتية متمثلة في تصفية الكرد باعتباره الحليف المحلي لواشنطن. لكن الأسد اشترط إنهاء «الاحتلال» التركي ليحل محله احتلال آخر إيراني روسي. فالمناطق الغنية بالنفط، في شمال شرقي روسيا يسيل عليها لعاب فلاديمير بوتين كما يشتهي الآيس كريم في شوارع موسكو بصحبة ضيفة الترکي ولا ينسى دفع النقود القليلة والذي سوف تلتقطه عدسات الصحافة.

ولا يمكن بعد ذلك إغفال التحركات الخارجية من زيارة أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني للإمارات ثم العراق، وقبلها وزير الخارجية الإيراني الى تركيا، والمتزامنة مع زيارة وزير الخارجية التركي الى واشنطن، بهدف الوصول للمقاربة الآمنة لتعويم الاسد وعودته للحاضنة العربية. وهناك الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد إلى دمشق في الوقت ذاته، وعرضه استضافة قمة تجمع بين الرؤساء السوري والتركي والروسي. وكل ذلك يكشف عن انخراط استكشافي لأطراف إقليمية بينما تتقاطع بينها المصالح.

التفكير والسلوك والتأويل اللغوي لأحداث التاريخ

إبراهيم أبو عواد

التَّحَـوُّلاتُ في التفكـيرِ والسُّـلوكِ مُرتبطـةٌ بطريقـةِ التأويـلِ اللغـوي لأحـداثِ التاريـخ، وزاويـةِ الرُّؤيـة للجَوْهَـرِ الإنسـاني في البنـاء الاجتماعـي، وأُسـلوبِ التعامـل مـع مصـادر المعرفـة كَـمًّا وكَيْفًـا. وإذا اسـتطاعتْ رمزيـةُ اللغـةِ اسـتيعابَ التَّحَـوُّلاتِ في التفكـيرِ والسُّـلوكِ، والتَّكَيُّـفَ مـعَ أبعادهـا المعنويـة، والتَّأقْلُـمَ مـعَ دَلالاتهـا الماديـة، فـإنَّ الوَعْـي سَـيَرْدِم الفَجْـوَةَ بـين الحُلْـمِ الفـردي والعقـلِ الجَمْعي، والواقعِ المُعَـاش والعَالَـمِ الافتراضي، والمَعنـى الوُجـوديِّ والتَّجربـةِ الشـخصية.

وهـذه الفَجْـوَةُ نتيجـةٌ طبيعيـة لِغِيَـابِ اليقـين في تعقيـدات الحيـاة المُعَـاصِرَة، التـي تَضغـط عـلى العلاقـات الاجتماعيـة، وتُعيـد تشـكيلَها في الهُوِيَّـات المُتَشَـظِّيَة التـي تَجعـل الإنسـانَ عاجـزًا عـن إدراك حقيقـة ذاتـه في الأحـداثِ المُتسـارعة، والعـوالمِ المُعَقَّـدَة، والأفـكارِ المُتَغَـيِّرَة. وإذا كانـتْ مَشروعيـةُ التواصـلِ الاجتماعـي تَقُـوم عـلى الفَهْـمِ المُتَبَـادَل والمصالـحِ المُشـتركة، فَـإنَّ شرعيـة الـذات الإنسـانية تَقُـوم عـلى تَخَطِّـي الصُّـوَر التاريخيـة النَّمطيـة، وكسـرِ القوالـب الفكريـة الجاهـزة، وتَجَـاوُزِ الأحـكام المعرفيـة المُعَلَّبَـة، وهـذا يَتَطَلَّـب تكريـسَ الوَعْـي بالـذاتِ والعنـاصرِ المُحيطـة بهـا كأداةٍ لتوليـد أنسـاق المعرفـة في المُجتمـع ، بِوَصْفِـه بُنْيَـةً إبداعيَّـةً مُتَجَـدِّدَةً ، وقـادرة عـلى صناعـةِ الأحـلام، وتطبيقِهـا عـلى أرض الواقـع، ولَيْـسَ بُنيـةً جامـدةً تُفْـرِز الوَعْـيَ الزائـف لحمايـة وُجودهـا الوهمـي.

الانقطاعـاتُ المعرفيـة في مَسَـارِ التاريـخ ناتجـةٌ عـن حالـة اللايقـين المُسـيطِرة عـلى مُكَوِّنـات الظواهـر الثقافيـة، والانقسـاماتُ الوُجوديـة في بُنيـة المُجتمـع ناتجـةٌ عـن تَوظيـف العقـل كأداةٍ لتكريـس الأدلجـة السياسـية، ولَيْـسَ توليـد الفِكْـر الإبداعـي، وبالتـالي، تَعْجِـز العلاقـاتُ الاجتماعيـة عَـن تكويـن شـخصية الفـرد الإنسـانية، وتَعْجِـز رمزيـةُ اللغـةِ عـن تكويـن مَنظومـة القِيَـم الحضاريـة. وهـذا العَجْـزُ المُـزْدَوَجُ يَجعـل العقـلَ المُتمركـز عـلى المُسَـلَّمَات الافتراضيـة، والمُنغلِـقَ أمـامَ صَـيرورةِ التاريـخ وحَتميـةِ المُوَاجَهَـة مـعَ الوَهْـم، مُتَصَادِمًـا مـعَ ذاتـه، وغَـير مُتصالـح مـعَ كَينونـة الفِعْـل الاجتماعـي. ولا بُـدَّ أن يَكُـون العقـلُ طاقـةً توليديَّـةً للمناهـجِ الفلسـفية الاجتماعيـة القـادرة عـلى نقـدِ آلِيَّـات الهَيمنـة في الأنظمـة الاسـتهلاكية، وكشـفِ التناقضـات في المعرفـة التكنولوجيـة التـي تَرْمِـي إلى اسـتنزافِ مـوارد الطبيعـة، ولَيـس تنظيمهـا والاسـتفادة منهـا. والعِلْـمُ إذا لَـمْ يَقُـمْ عـلى قِيَـم إنسـانية ومعايـير أخلاقيـة، فإنَّـه سَـيَتَحَوَّل إلى وحـش يَفْـرِض سَـيطرةَ الآلـة الميكانيكيـة عـلى الإنسـانِ والطبيعـةِ معًـا.

التجانـسُ في العلاقـات الاجتماعيـة مِـن شَـأنه تَكويـن هُويَّـةٍ سُـلوكيَّة إبداعيَّـة، عارفـةٍ بذاتهـا، وجامعـةٍ لِمُكَوِّنَاتهـا، وواعيـةٍ بأبعادهـا. والتجانـسُ لا يَعْنِـي التطابـقَ وعـدمَ الاختـلاف، بَـلْ يَعْنِـي تَوظيـفَ المناهـج العقلانيـة واقعيًـا واجتماعيًـا وتكامليًـا، بحيـث لا تَحْـدُث فَـوضى في سُـلطة المُجتمـع الاعتباريـة، ولا يَحْـدُث اضطـراب في شـخصية الفـرد الإنسـانية، مِـمَّا يُسَـاهِم في تفجـير الطاقـة الرمزيـة في اللغـة كمشـروعٍ وُجـودي للخَـلاصِ مِـن الوَعْـي الزائـف، وتَخليـصِ أحـلام التغيـير للأفضـل مِـن قُيـود المصالح الشـخصية الضَّيقـة. والتجانـسُ في العلاقـات الاجتماعيـة يُسَـاهِم في تأسـيس مَنظومـة التفكـير بعيـدًا عـن ضغـط اللحظـة الآنِيَّـة، والتفكـيرُ يَقُـود المعاييـرَ الأخلاقيـة إلى بنـاء السُّـلوك الـذي يُـوَازِن بـين الشُّـعُور والوَعْـي ذهنيًـا وواقعيًـا، والسُّـلوكُ يُفَعِّـل عمليـةَ التأويـل اللغـوي لأحـداث التاريـخ. وكُلُّ ثَـورةٍ في اللغـةِ لفظًـا ومَعْنًـى، سَـتُؤَدِّي -بالـضَّرورة- إلى تحويـل المُجتمـع إلى طاقـة أخلاقيـة وإنسـانية، تَقُـوم عـلى التَّحَـرُّرِ والتحريـر، التَّحَـرُّرِ مِـن هَيمنـة الأنسـاق اللاعقلانيـة عـلى أحـداث التاريـخ، وتحريـرِ سُـلطةِ المُجتمـع الاعتباريـة وشـخصيةِ الفـرد الإنسـانية مـن ثنائيـة الاسـتلاب والاغـتراب.

وظيفـةُ الظواهـرِ الثقافيـة في المجتمـع هـي مَنْـعُ العلاقـاتِ الاجتماعيـة مِـن التَّشَـيُّؤ (التَّحَـوُّل إلى علاقـات آلِيَّـة ميكانيكيـة في مَوْضِـع العَـرْض والطَّلَـب)، ومَنْـعُ أحـداثِ التاريـخ مِـن التَّسَـلُّع (التَّحَـوُّل إلى سِـلَع خاضعـة للبَيـع والشِّـراء وَفْـق مَنْطِـق سِـيَادَة السُّـوق). وهـذا المَنْـعُ -عـلى المُسْـتَوَيَيْن الاجتماعـي والتاريخـي- في غايـة الأهميـة، لأنَّـه يَكشِـف آلِيَّـاتِ التَّحَكُّـم بمصـادر المعرفـة، وكيفيـةَ توظيفهـا في أنظمـة المُجتمـع الداخليـة والخارجيـة، عـلى صعيـد النظريـة والمُمَارَسَـة، مِـمَّا يُسَـاهِم في تأسـيس نقـد ثقـافي للوَهْـم الاجتماعـي الـذي يَتَجَسَّـد في الجَوْهَـرِ والمَظْهَـرِ عـلى حَـدٍّ سَـوَاء، ويَجعـل المَعنـى اللغـويَّ انعكاسًـا لحالـة اللايقـين في إرادةِ المعرفـة وأنسـنةِ الوَعْـي. ولا بُـدَّ أن يَقُـوم المُجتمـعُ عـلى اليقـينِ لا الشَّـك، مِـن أجـل توليـدِ التفكـير الإبداعـي، وتَحليـلِ بُنيـة السُّـلوك، والحَفْـرِ في أعـماق اللغـةِ، للوُصُـولِ إلى مَنْطِـق التاريـخ -ثقافيًـا واجتماعيًـا- وهـذا يُحَـدِّد فلسـفةَ أحـداثِ التاريـخ، وطبيعـةَ تأثـيرِ السُّـلطة التـي تقـف وَرَاءَهَـا.

واقعية سعوديّة إيرانية بنكهة صينية

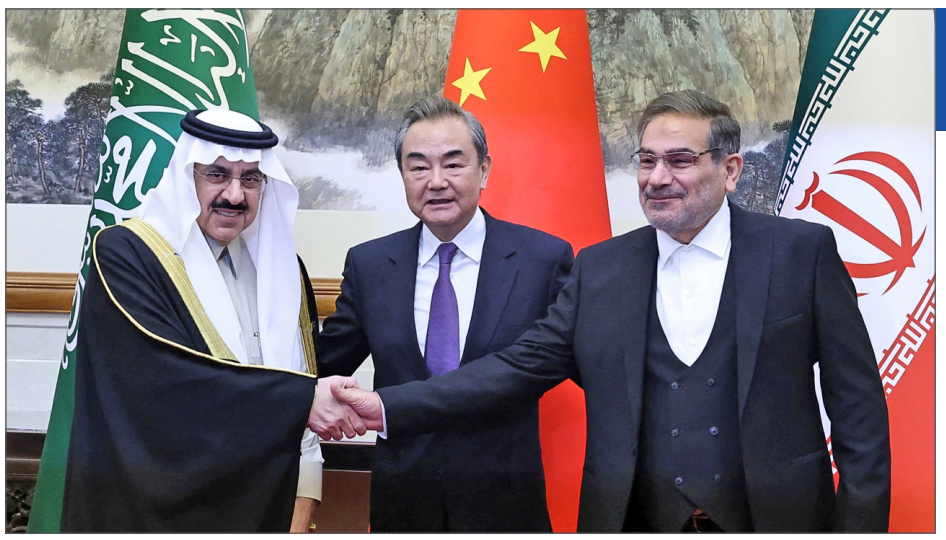

سعد الحامد

لقـد توقفـت كثـيراً أمـام هـذا الاتفـاق الـذي يمثـل فتح صفحـة قادمـة في المنطقـة بـين الريـاض وطهـران، ويـأتي ذلـك بعـد انقطـاع للعلاقـات يقـارب 7 سـنوات عقـب أحـداث اقتحـام سـفارة المملكـة بطهـران وتمـدد النفـوذ الإيـراني داخـل العديـد مـن الـدول العربيـة بشـكل أصبـح يثـير علامـات اسـتفهام حـول رؤيـة طهـران ومـا تريـده، ووجـود العديـد مـن التنظيـمات التـي تمثـل امتـداداً لنفـوذ طهـران في المنطقـة، بـدءاً مـن اليمـن وانتهـاء بالعـراق.

لقـد وضعـت الصـين أولى بصماتهـا في المنطقـة مـن خلال إبـرام هـذا الاتفـاق بـين الريـاض وطهـران بشـكل جعـل جهـود الصـين كفيـلاً قويـاً لالتـزام طهـران مسـتقبلاً بهـذا الاتفـاق، حيـث يـرى العديـد مـن المراقبـين أن انطـلاق هـذا الاتفـاق لـه عـدة دلالات واعتبـارات جعلـت طهـران تعجـل بإبـرام هـذا الاتفـاق وبإيعـاز مـن المرشـد الأعـلى الإيـراني بعـد مراحـل متعـددة مـن المفاوضـات، بـدءاً مـن عـمان ومـروراً بالعـراق وأخـيراً الصـين.

ومـن هـذه الـدلالات الضغـوط الشـعبية الداخليـة والضغـوط الاقتصاديـة الكبـيرة بسـبب العقوبـات الدوليـة عـلى طهـران نتيجـة اسـتمرار تخصيـب اليورانيـوم والبرنامـج النـووي الإيـراني، مـما جعـل إيـران قريبـة مـن الحصـول عـلى السـلاح النـووي وهـو مـا زاد مـن حنـق واشـنطن وإسرائيـل عـلى طهـران، وكذلـك أوربـا، في ظـل تلويحـات مبطنـة بـين الحـين والآخـر مـن الميليشـيات في اليمـن باسـتمرار تهديـد واسـتهداف مصـادر الطاقـة والممـرات المائيـة واسـتمرار حـزب الله بتهديـد إسرائيـل أيضـاً. ولا شـك أن تهديـدات وكلاء طهـران في المنطقـة هاجـس قـد ينعكـس عـلى أسـعار الطاقـة والنفـط التـي اضطربـت بسـبب تبعـات تلـك الحـرب ليشـكل تحـدٍّ آخـر وليزيـد مـن عزلـة طهـران عـن محيطهـا الـدولي إضافـة أن خطـوات حظـر الحـرس الثـوري كمنظمـة إرهابيـة مـن قبـل حلـف الناتـو جانـب مهـم، ورغبـة واشـنطن بـإدراج كيانـات في قوائـم الإرهـاب جانـب آخـر. وأخـيراً تدخـل طهـران في الحـرب الروسـية الأوكرانيـة ودعـم روسـيا بالمسـيّرات التـي اسـتطاعت أن تكسـر القبـة الحديديـة الإسرائيليـة أيضـاً خطـوة زادت مـن قلـق الناتـو بشـكل أكبـر مـن إيـران، وهـذه الاعتبـارات جعلـت إيـران تعيـد حسـاباتها لتغيـير نهجهـا في بنـاء علاقاتهـا القادمـة كي لا تؤثـر تلـك الضغـوط عـلى بنيـة النظـام، وبالتـالي فـإن الفكـرة التـي يطرحهـا البعـض بـأن اشـتعال حـرب في المنطقـة ضـد إيـران ودول أخـرى هـو ضرب مـن الخيـال، خصوصـاً أننـا سـمعنا مـن واشـنطن وإسرائيـل مـرات عديـدة.

هـذه التصريحـات حتـى عندمـا اسـتهدفت ثكنـات الجيـش الأمريـكي في العـراق وسـوريا مـن إيـران تكـررت نفسـها إضافـة إلى أن الصـين الآن أصبحـت لاعبـاً مهمـاً في المنطقـة مـع دول الخليـج للحفـاظ عـلى أمـن المنطقـة واسـتقرارها، حيـث إن الصـين كانـت تتعامـل مـع قضايـا منطقتنـا بشـكل بعيـد عـن سياسـة ازدواج المعايـير وبشـكل متـوازن حتـى مـع القضيـة الفلسـطينية مـما يجعلهـا وسـيطاً نزيهـاً إلى حـدّ كبـير، إضافـة إلى أنّ توثيـق الصـين لعلاقاتهـا الاسـتراتيجية مـع دول المنطقـة سـينعكس أيضـاً عـلى مـشروع الطريـق والحريـر المـشروع الاقتصـادي الاسـتراتيجي للصـين.

ولا ننـسى بـأنّ الصـين الآن لديهـا رغبـة بنسـج علاقـات اقتصاديـة جيـدة نتيجـة لتأثـيرات جائحـة كورونـا التـي مـا زالـت تعـاني آثارهـا الصـين حتـى الآن، إضافـة بـأن مـا قامـت بـه الريـاض مـن واقعيـة سياسـية مكّنـت لعقـد هـذا الاتفـاق ليجنّـب المنطقـة العديـد مـن المشـاكل القادمـة، ويلقـي بظلالـه حـال اسـتمراه ونجاحـه عـلى عـدة ملفـات أخـرى سـاخنة في المنطقـة، كالحـرب في اليمـن والتدخـلات في العـراق والنفـوذ في سـوريا ولبنـان والبرنامـج النـووي الإيـراني وبرنامـج الصواريـخ الباليسـتية والمسـيّرات، وبالتـالي قـد تكـون هنـاك نسـخة أخـرى مـن التجربـة التركيـة بانتهـاج اسـتراتيجية تصفـير الخلافـات مـع دول المنطقـة والجـوار تحديـداً مـما يعـزز الأمـن والاسـتقرار في منطقـة الـشرق الأوسـط ويمنـح فرصـة قادمـة للتركيـز عـلى التنميـة والرفـاه لشـعوب المنطقـة، كـما أن السياسـة السـعودية مـن خـلال عقـد هـذا الاتفـاق في هـذه الفـترة التـي تشـهد متغـيرات دوليـة كبـيرة وتحـولات جيواسـتراتيجية أثبتـت نجاعتهـا انطلاقـاً مـن اسـتمرارها بالحفـاظ عـلى اسـتقرار وأمـن هـذه المنطقـة ومـد جسـور التواصـل وحسـن الجـوار والتحـرك وفـق مـا يخـدم مصالحهـا الوطنيـة ويجنـب دول المنطقـة أي صراعـات لا تعـود بفائـدة عليهـا انطلاقـاً مـن مبـادئ القانـون الـدولي وميثـاق الأمـم المتحـدة بإحـلال الأمـن والاسـتقرار في منطقتنـا.

وقـد يتبـادر سـؤال حـول جديـة طهـران واسـتمرار هـذا الاتفـاق مـن عدمـه. وبرأيـي إن تفعيـل هـذه الاتفاقيـات بـين البلديـن في عـدة مجـالات هـو خطـوة نحـو اختبـار نوايـا طهـران ومصداقيتهـا بإقامـة علاقـات مسـتقبلية إيجابيـة لهـذه المنطقـة قـد تتبلـور مـن خلالهـا اتفاقـات حـول قضايـا المنطقـة المشـتعلة، وأولهـا الحـرب في اليمـن، ولذلـك المنطقـة بحاجـة لهـذا الاتفـاق بـين أكبـر دولتـين في المنطقـة، تحالفهـم قـد يغـير واقـع المنطقـة بصـورة مختلفـة، ولا أعتقـد أن طهـران سـتضيع هـذه الفرصـة، وإن كان مـن الصعوبـة أن نلمـس تغـيّراً بخصـوص لبنـان والعـراق في هـذه المرحلـة لأنهـا مراكـز نفـوذ قويـة لطهـران، وكذلـك سـوريا، ولكـن قـد نصـل إلى رؤى تشـاركية تسـهم باسـتقرار تلـك البلـدان، وكذلـك البرنامـج النـووي وبرنامـج الصواريـخ قـد تكـون رؤيـة لمملكـة ودول الخليـج حـاضرة هـذه المـرة لأنهـا تمثّـل مساسـاً بمنظومـة الأمـن الخليجـي بأكملـه.

القضية عند الرئيس مسعود بارزاني

صبحي ساله يي

من يتابع تفاصيل حوارات ولقاءات الرئيس مسعود بارزاني مع وسائل الإعلام يلاحظ أن سيادته يربط الماضي النضالي بالحاضر والمستقبل بموضوعية علمية دقيقة، ويتبنى أشكالاً منتظمة متفق عليها في عالمي الإعلام والسياسة، ويرتكز في الغالب على الثوابت الإنسانية والوطنية والقومية من جهة، وعلى المستجدات والظروف والوسائل المتاحة من جهة أخرى، لذلك يسمح لمن يحاوره بأن يفهم الإشارات التي ترمز الى التفاؤل أو التوتر والقلق، ويبرع في مساعدة الإعلامي الساعي لفتح الأبواب الهادفة إلى توسيع نطاق تساؤلاته دون عوائق والتحكم المطلق في أسس وشروط الحوار، وإدراك الحقائق كما هي، والقبول بالشروط التي تفرضها تلك الحقائق وسط لعبة الصراع المستمرة في العراق والمنطقة، والتي لا مجال للقضاء عليها نهائياً، بسبب الكثير من الأسباب السياسية والثقافية والاقتصادية والآيديولوجية.

سقت بهذه المقدمة لأتحدث عن جزئية صغيرة في حوار الرئيس بارزاني مع هيئة الإذاعة البريطانية، جزئية تتعلق بمبدأ الكوردستانيين وقضيتهم العادلة، حيث ساعَدَ المحاور ليطرح في الدقائق الاخيرة من اللقاء مجموعة أسئلة ضمن إطار سؤال واحد، حيث قال:

(ترتب على ما جرى بعد الاستفتاء جرح كبير، هل تم تضميد هذا الجرح خاصة بعد أن التقيتم بمجموعة من القيادات العراقية، والتي كانت إحداها قائداً لغرفة العمليات للهجوم على كوردستان؟ هل تم طي هذه الصفحة، وتم تضميد الجراح؟).

كان المحاور يقصد، استقبال ذلك الشخص الذي حاول خوض غمارالسياسة بلا دراية، واستسهل الارتماء في أحضان أقطاب الشرق والغرب ليصل إلى رئاسة الوزراء، والذي توهم بصعود سهل وسريع نحو العلى، وظن أن الأبواب ستفتح أمامه على كل الإتجاهات صوب المستقبل. ولكنه دفع ثمن استسهاله عندما لم يأبه بالتحفظات على تجاوزاته ولم يعرف أن عدم الدراية السياسية تشكل وثيقة جاهزة للفشل. ولأنه كان طارئاً على السياسة أصيب بداء النرجسية والغرور ومرض التعالي، وبعد فوات الآوان أصيب بالندم.

ورداً على سؤال المحاور، أجاب الرئيس بارزاني: (نحن عندنا مبدأ وعندنا قضية، لن نساوم على قضيتنا ولن نساوم على مبادئنا، لكن هذه هي السياسة وهذه هي الظروف. والقضية تستوجب الدفاع عنها والتضحية في سبيلها والتحاور مع الطرف المقابل من أجل إيجاد الحلول الناجحة لها، في أكتوبر 2017 قاومنا وانتصرنا وأوقفنا الهجوم على كوردستان، وقفنا وقفة لا نندم عليها مدى الحياة، وكركوك ما كانت تسقط لولا خيانة طرف معين).

المبدأ: هو أهم ركيزة أساسية للسيرعلى طريق النجاح، وتقويم الحال وتصحيح المسار، لذلك يستوجب حسن اختيار وتوظيف التوقيت الصحيح للتحرك في دائرة معرفية معنية والتفريق بين الاستراتيجية والتكتيك، وبين الثوابت والمتغيرات لتجاوز المنعطفات، وأخذ العبرة من أخطاء وتجارب الماضي لتعزيز الهوية الوطنية والقومية وربطها بقيم أصيلة وممتدة إلى عمق التاريخ الذي لا تستمر فيه الخلافات إلى ما لا نهاية، لأنها حتماً ستأتي لحظة تتغير فيها المعادلات والقناعات، وتسهم في تحقيق حلول ترضي الأطراف المختلفة، وتدشن معها مرحلة طبيعية زاخرة بالأمن والاستقرار، وتليها إجراءات معينة لبناء الثقة والاقتناع بأن مراحل الإنكار والتجاهل والتهميش قد ولّت. ولكن تلك اللحظة التي ستلغي التراكمات العنيفة السابقة التي جلبت الكثير من الخسائر لا تأتي فجأة، ولا تحدث بين عشية وضحاها.

أما بشأن (القضية) العادلة، فإنها تعني الاستعداد للتضحية والدفاع عنها وتقبل الشدائد، وخوض النضال بإيمان وعزيمة صلبة وتصميم قاطع على صون الكرامة والحفاظ على المكتسبات وتنفيذ الدستور دون انتقائية وتحقيق النصر، وتستلزم الإدراك أن للسياسة أصولها ودروبها وفنونها، والنجاح فيها يستلزم الإعداد السليم والرؤية الدقيقة والممارسة الصحيحة، ومواجهة المحن والشدائد بحكمة كبيرة وإرادة قوية ومرونة شديدة.

وأخيراً.. نكرر ما قاله الروائي السوري حنا مينا: (نحن لا نلعب، إننا أصحاب قضية، ومن يكن دون قضية يكون تافهاً).

الرئيس مسعود بارزاني

ماكرون.. قانونك لن يمر

إبراهيم جلال فضلون

«قبيحة ورائحتها سيئة».. هكذا وصف المعارضون والمحللون، إنّها المادة 49.3 من الدستور، ليرهن ماكرون رصيده السياسي في سبيل إصلاح مُزمع، وكأنهُ أبرز نجاحاته السياسية في ولاية ثانية قد تكون في نظر الكثيرين من الفرنسيين طامة كُبرى، نادمين أغلبهم على ذلك.

ليُضاف إلى تاريخ فرنسا التي تمتلك إرثاً طويلاً من الثورات والاحتجاجات الشعبية ضد القرارات الحكومية، آخرها ثورة «المُتقاعدين»، تحت شعار «لا أريد التقاعد» في أخطر تحدٍّ لسُلطة الرئيس إيمانويل ماكرون، منذ احتجاجات «السُترات الصفراء» قبل أربع سنوات، وعمت الجسد الفرنسي نهاية 2018 ، وصل شرارها لدول الجوار الأوربي، وكأنهُ أهال التراب الأسود فوق رأسه، جاعلاً من محيط الشانزليزيه ومناطق فرنسا أكثر شهرة للتظاهرات كما حدث عام 1968 و1995، وأحداث مايو 1968 ومايو عام 1968م، وإضرابات عام 1995 واحتجاجات 2006 وإضرابات عام 2007 واحتجاجات 2010 حتى 2017 لتتفاقم، وكأن الباستيل تدب فيه الروح من جديد باحتجاج المُتقاعدين على خطة الحكومة لرفع سن التقاعد من 62 إلى 64 عاما . وإجماع النقابات العمالية ونواب مجموعة «ليوت» المستقلة، وتشارك فيه أحزاب عدة. ونواب من ائتلاف «نوبس» اليساري، وحزب «التجمع الوطني» اليميني المُتطرف، ومعهم غالبية المُجتمع لحجب الثقة عن حكومة إليزابيت بورن، التي أفلتت منها، بحصول المذكرة الأولى على 278 من أصل 287 صوتا، والثانية 94 صوتاً من أصل 287 صوتاً.

لقد قطعت الإضرابات شرايين الحياة في فرنسا، مع إضرام النيران بعشرة آلاف طن من القمامة في شوارع باريس، حتى وصل الأمر تأزّماً باقتراح عمدة الدائرة التاسعة المُتضررة بشدة دلفين بوركلي إلى «دعوة الجيش لتنظيف الشوارع».. وكل مرة يخرج ماكرون بسياسة أكثر جدلية، محاولاً تمرير قانون إصلاح التقاعد بالقوة تحت عباءة أن المشروع «يحمل تقدماً اجتماعياً».

لقد اشتعل قلب الشارع المُنهك في معركة سياسية، في ذروة إنكار للديمقراطية الفرنسية وحقوق الإنسان فيها.. أكدها الجميع، ومنهم النائب عن «الجمهوريين» أوريليان براديه لقناة «بي أف أم تي في»: «نواجه مشكلة ديمقراطية لأن هذا النص الذي سيغير حياة الفرنسيين سيتم تبنيه من دون أن يجري أدنى تصويت في الجمعية الوطنية، وعلى الكل أن يقدر خطورة الوضع وخطر القطيعة الديمقراطية الذي تواجهه بلادنا أمام التعبئة العامة التي خرجت بعنوان أكبر «ماكرون.. قانونك لن يمر».

إن تمرير المشروع بالقوة «يكشف عُزلة إيمانويل ماكرون عن مُجتمعه، واضعاً بقية فترة ولايته التي تمتد لخمس سنوات أمام عقبات دائمة و»إغراق» لديمقراطية وبيئة عمل منافية، بل و»تحطم»، لا سيما إذا خسرت فرنسا مستعمراتها الخارجية في إفريقيا، وإلا ستكون كانهيار رومانيا اقتصادياً، وها هي ألمانيا تُريد مُغادرة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي ستُصبح فرنسا شبه دولة من دول العالم الثالث، حيثُ يعيش في فرنسا 5 مليون جزائري و2 مليون مغربي ومليون تونسي و11 مليون إفريقي، فكيف لها باقتصاد قوي دونهم.. وقد تم طردها من دول إفريقيا، كدولة مالي وبوركينا فاسو وغيرهما.. لتترنح فرنسا في القارة السمراء.. وليكتشف الأفارقة قارتهم التي تدقّ كل العواصم الأوروبية أبوابها. ويزورها الصينيون والأمريكان والروس، حتى سارع الرئيس الأمريكي بايدن بقمة أمريكية إفريقية نهاية 2022، لكن فرنسا تخلت عن القارة، لتقرأ في خريطة فرنسا، ضعف نفوذها التاريخي في دول القارة لا سيما دول الساحل الخمس: (مالي، بوركينا فاسو، تشاد، النيجر، موريتانيا). لتقف المُستعمرة بقصر الإليزيه مُتلعثمة في تفسير هذا الفشل.. والجواب هو سياسات « ماكرون».

تصادم الكردية بجدار الفكر العنصري.. جنديرس السورية نموذجاً

عز الدين ملا

إن صوت تلك المرأة الكوردية العفرينية تعلو علوَّ السماء وهي تقول لا أريد أن أتكلم العربية، أنا كوردية وسأتكلم الكوردية. من ردّة فعل هذه المرأة نستنتج مدى الظلم الذي لحق بالكورد نتيجة كورديتهم، ليس لهم ذنب في ذلك، خلقهم الله كوردا، ومن حقهم الافتخار بكورديتهم، وكان لا بد للآخر العربي الافتخار بذلك، فالتنوع يعطي رونقاً وجمالاً لوجه البلد.

النظام البعثي منذ استلامه زمام السلطة في سوريا عام 1963، عشش العقلية العنصرية الشوفينية التي تستند على الإقصاء وعدم تقبّل الآخر في الطيف السوري الفسيفسائي، وخاصة الإقصاء والتهميش على الكورد السوريين، غرس النظام ذلك لسببين، أولاً لضرب المكونات السورية بعضها ببعض وإضعافها حتى يتمكّن من السيطرة على مدّخرات البلاد ونهبها، ثانياً، لإيهام العرب السوريين أن سبب فقرهم وتراجع وضعهم المعيشي سببه الكورد من خلال اتّهام الأخير بالعمالة مع إسرائيل.

لذا الانفتاح الذي حصل خلال الثورة لا يُرضي النظام وحلفاءه وكذلك النظام التركي، مما دفعهم إلى الاختراق والبلبلة لضرب المكوّنات من خلال الدق على وتر الطائفية والشوفينية، مما يدفع البعض ممن ما زالت تلك الأفكار مُصْمَتَة في عقله وقلبه إلى القيام بأفعال إجرامية تثير النفور والكراهية.

فـ باستشهاد المواطنين الكورد الأربعة الذين كانوا يتهيؤون لإيقاد شعلة نوروز عشية يومه، اليوم القومي للكورد، جدد نوروز هذا العام فداحة الظلم ومرارته الذي لحق بالكورد ليس الآن فقط، بل وخلال تاريخه الطويل، وقد يلحق به إلى ما لا يعلمه سوى الله عزّ وجل، فكانت طلقات الحقد التي خرجت من بنادق العقلية العنصرية والشوفينية التي ما زالت معششة في عقول ونفوس الكثيرين ممن يدّعون برباط الأخوة والجيرة، والذين كانوا يعتبرون أنفسهم أوصياء على الثورة وأنهم حملوا السلاح في وجه النظام للدفاع عن حرية وكرامة الشعب السوري، ولكن الطلقات عوضاً أن توجه للنظام وجهت إلى قلب الكوردي الذي كان من أكثر الداعمين للثورة والثوار.

استذكر السوريون يوم انطلاق الثورة السورية في 15 آذار و18 آذار والقوة الجماهيرية التي انبثقت من تضامن الجميع يداً واحدة، وكانت المشاركات الكوردية الداعمة لهذه الثورة إلى جانب إخوانهم العرب في وجه نظام -استباح قتل الكورد وتعذيبه- لا حدود لها، حيث عمّت المدن والبلدات الكوردية وقصباتها، ولكن عند استذكار يوم 20 آذار والتي كانت تخص الكورد بامتياز، أولاً لأنها يوم إشعال نار الحرية والانعتاق وبداية دخول يوم نوروز اليوم المتجدد للكورد بمستقبل ملؤه أمل وحياة وحرية، ثانياً يوم استشهاد المحمدين الكورد الثلاثة في عام 2008 على يد ذلك النظام الأسدي المجرم وغيرها من الجرائم الذي لحقت بالكورد في هذا اليوم، كان رد العنصرية أشد وقعاً على اسماع الإنسانية السورية، والذي أشعل من جديد نار الحقد والكراهية لدى البعض من الشوفينيين والعنصريين الذين يتقبلون كل الذل والهوان من الغير، ولكن إن تعلق الأمر بالكورد يصبحون شجعاناً، وأي شجاعة هذه، شجاعة على قتل أربعة مواطنين كورد من جنديرس حاولوا إيقاد شعلة نوروز فرحاً بقدوم هذا اليوم القومي العظيم لدى الكورد. هذا الكوردي الذي كان له الفضل في بناء سوريا الحديثة، لولاه لما كان ذاك العنصري والشوفيني وأجداده يعيش على أرض سوريا ويفتخر بسوريته، ليتذكر كل العرب أن افتخارهم بهذه البلد الذي تشكل من دماء كورد سوريين، فليتذكروا الثورات السورية التي قامت في وجه المستعمر الفرنسي، من ثورة إبراهيم هنانو إلى صالح العلي وقبلهما كان دخول الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غورو على دماء قائد الجيش السوري آنذاك الكوردي يوسف العظمة وكان وزيراً للحربية السورية في حكومة فيصل، الذي أبى دخول الفرنسيين إلى دمشق بهذه السهولة ويحفظ لسوريا هيبتها ووقارها العسكري، حتى لا يسجل في التاريخ أن أبناء دمشق ألقوا السلاح وأخفضوا رؤوسهم لأيّ عدوان، رغم معرفته بتفوق الجيش الفرنسي على جيشه الذي كان يُقدر نحو ثلاثة آلاف جندي أمام تسعة آلاف جندي فرنسي مدجج بالسلاح والعتاد، استشهد هو ورفاقه في معركة ميسلون غير المتكافئة في العدد والعدة، ومع ذلك أوقفوا الجيش الفرنسي يوماً كاملاً، وسجلوا أروع ملاحم البطولة والفداء، أراد أن يسجل موقفاً من خلال فعله هذا أمام الشعب السوري بأن جيشه حمل لواء المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي منذ اللحظة الأولى، وإن ذلك سيكون نبراساً للشعب السوري في مقاومته للمحتل، فقد كان يدرك أن من يهن يسهل الهوان عليه، وهو أن الجيش قد تكون له عواقب وخيمة على مستقبل البلاد.

ليعلموا جميعاً أن الكورد هم من شكلوا أول حكومة سورية، وكان أول رئيس لجمهورية السورية محمد علي عابد، من ثم توالى رؤساء سوريا واحداً تلو الآخر وكلهم من الكورد، على عهدهم كانت سوريا في أوج ازدهارها، الليرة سورية كانت تساوي دولارين ونصف، وقتها أصبحت سوريا مقصداً للعمالة الأوروبية، لقوة العملة السورية أولاً وحاجة سوريا إلى العمالة لكثرة فرص العمل نتيجة المشاريع التي بدأت تزدهر بعد الاستقلال، والشيء الآخر، لم يكن هناك تمييز بين هذا وذاك، سوريا جميلة بفسيفسائها عندما كانت تحت يافطة الجمهورية السورية، هذه كانت سوريا الوجه المشرق.

ماذا فعلتم بعدها؟ استلمتم الحكم، أنا لا أقصد العرب جميعاً، فقط العنصريين والشوفينيين من البعثيين، ظهرت الطائفية والعنصرية، وبدأ التمييز، هذا كوردي وذاك درزي وعلوي وآشوري وسرياني، عندما غيرتم اليافطة إلى الجمهورية العربية السورية، بدأ الاقتصاد السوري بالتراجع والليرة السورية فقدت قيمتها، والكوردي السوري لم يسلم من اتهامات العمالة لإسرائيل والانفصالية، ووجهوا بعض علماء الدين إلى إطلاق فتاوى تستبيح الدم الكوردي، وهكذا إلى أن وصلنا مرحلة الثورة السورية.

هنا، تنفس الكورد الصعداء، أملاً لبداية جديدة، ويتجدد العهد الماضي عندما كانت الجمهورية السورية، وقف الكورد يداً بيد مع أخيه العربي في وجه هذا النظام المستبد وأعوانه. ولكن هؤلاء العنصريين رغم أنهم ادّعوا الوطنية ووقفوا إلى جانب الثورة، ولكن لم يعلم السوريون أن انخراط هؤلاء ضمن صفوف الثورة سوى مهمة لتنفيذ مآرب النظام الشيطانية، وتمييع مكتسبات الثورة، كانوا مرتزقة نفذوا المهمات الموكلة لهم، حققوا مراد النظام السوري وحلفائه، من خلال تلك العقلية التي لم يستطع معظمهم إزالة شوائب الأفكار النتنة والعفنة، وما زالت روائحها تفوح في أرجاء سوريا، وكانت حادثة عشية نوروز من مخلفاتها.

الأم والأحمال الجسام وزلازل السياسة مرة أخرى

جمال الشوفي

يمر شهر آذار هذا بذكرى تاريخية لعيد الثورة في حلتها السلمية الأولى، وتجاوره لعيد المرأة والأم. ويأتي آذار هذا العام بعد الزلزال الكارثي الذي زاد من معاناة السوريين عامة، والأم خاصة، بعد حجم الويلات والضحايا التي نتجت عنه، وما تبعها من زلازل سياسية في الترويض والتطبيع ومبادرات الحل السوري دون مستوى الطموح والتضحيات. ما يلقي بثقل وعبء المرحلة مرة أخرى على المرأة، آلهة الخصب الأولى، في استعادة موازين الحب والحنان والسلام التي فقدناها لأعوام، فلا يمكن للفوز بسلطة أو حكم بلد أن يعوض عن تلك المشاعر التي بدأت تدفن معها كل مشاعر الانتماء وحق الحياة الأول أمام القتل والتهجير المستمرين لليوم!

هي دعوة أخرى للمرأة السورية، خاصة تلك الفاعلات بالمجتمع المدني وثقافة الجندرة والحوكمة وغيرها، للبحث مجدداً ومرة أخرى في المساهمة بفاعلية، وعبر مواقع نفوذها الدولي في جمعيات حقوق الإنسان العالمية، ومنظمات الأمم المتحدة الدولية وكل المنابر الممكنة، والدفع مرة أخرى بصنع السلام الذي نريد لنا ولكل أمم الأرض، سواء أرادت سلطة النظام وقوى المعارضة هذا أم رفضته في بازارها المستديم على السلطة لليوم، لكنه أضعف الإيمان.

في البدء كان النور، والنور الشفيف دفء وبدء حياة، ذاك الذي لا تُرى فوتاناته «صفرية الكتلة»، ولكن تُلمس آثاره وقدرته الفعالة حرارة ودفئاً، فكيف وإن كان حناناً! وحنان الأم بذاته طاقة لا تقارنها طاقة في الوجود الإنساني! في البدء كان الضوء يعانق ويتغلل في يخضور الأشجار فيتشكل الوجود الأول للحياة، كما يطوف حنان ومشاعر الأمومة في حنايا طفلها وأسرتها، فيكون النماء والكبر، ويساهم الجميع، من بعد هذا الخفي واللامرئي صانع طغمة الحياة الأولى، في اكتمال شجرة الحياة والوجود انتاجاً وفكراً وثقافة وسياسة وحربٌ أيضاً. لنبحث من بعد هذا عن السلام! إنه أمر مثير للدهشة والذهول: كيف تُصنع الحياة من هذه اللوحة الجميلة والأنيقة لهذا الوجود المتحد في قلب ورحم أم نحب، ثم نعود للبحث بعد هذا عن السلام!؟

ليس لأنها أمي، أو أمك أو أمّ أي منا نحن البشر فقط، أو لأنها الأم الطبيعية التي تَحمُل وترعى وتسهر الليالي وتفني حياتها في الرعاية والاهتمام والتنشئة وحسب، بل لأنها كذلك مصدر الأمان والاستقرار وأصل الحقوق والعدالة والتضحية الأنطولوجية الأولى والمستمرة لليوم، وصانعة السلام المجتمعي والثقافي أيضاً! تلك الدعوة التي أطلقتها الشاعرة والناشطة الأمريكية «جوليا وورد هاو» للاحتفال بعيد الأم من أجل السلام، أثناء الاحتفال بأعياد الطفولة في العام 1872، وذلك في دعوة للأنوثة العالمية للمساهمة في نزع السلاح وصناعة السلام بعد طول الحرب الأهلية الأمريكية. ومن المفيد التذكير أن هذه الدعوات وغيرها المتعلقة بمضمون السلام وفاعليته، أتت كتداعٍ للدعوة التي أطلقها «أبراهم لينكولن» عقب انتخابه رئيساً للولايات المتحدة للدورة الثانية عام 1863 بقوله: «بفضل نبذ الحقد تجاه أي أحد، وبالإحسان للمجتمع، وبالحزم في الحق، كما أرانا الله، هلموا جميعاً ننجز العمل الذي نقوم به لتضميد جراح الأمة، والعناية بمن تحمل عبء الحرب، وأرملته وابنه اليتيم، لنعمل كل ما يحقق السلام العادل والدائم، ورعايته فيما بيننا وبين الأمم قاطبة»، وذلك حسبما وثقها «الحسيني معدى» في كتابه «موسوعة أشهر الثوار في العالم». لم تأخذ دعوة «وورد هاو» صدى واسعاً وقتها، حتى العام 1912 حين أنشأت الأمريكية «أنا جارفيس» الجمعية الدولية ليوم الأم، والذي اعتمد لاحقاً من قبل الكونغرس الأمريكي يوماً رسمياً لعيد الأم، وذلك في الأحد الثاني من أيار/ مايو من كل عام حسب تقارير تأسيس الولايات المتحدة، بعد أن حطت الحرب الأهلية اوزارها فيها أواخر القرن التاسع عشر؛ لتتخذ من بعدها دول العالم من تواريخ مختلفة لعيد الأم والأمومة حسب ثقافاتها وتواريخها المؤثرة، ومنها يوم 21 آذار/ مارس من كل عام الذي بات عيداً للأم عربياً، والذي اقترحه الراحل علي أمين مؤسس جريدة أخبار اليوم المصرية، موافقاً لتاريخ الانتقال من الشتاء إلى الاعتدال الربيعي حيث الدفء والازهار كما هي الأم بالأصل.

الأم والسلام، أين نحن من هذا؟ أين نحن من أم المقتول حرباً، ويسمونه شهيداً! من أم المختفي والمغيب قسراً، المهجّر من أرضه وبيته ووطنه، من أمهات الأطفال المليون من السوريين اليتامى حسب تقارير اليونسكو، من أم المعتقل! وهنا دهشة الغرابة وفظاعة المشهد! فالأم وقد حزنت على ابنها القتيل أو المهجر أو من بات يتيماً قد تيقنت من الحادثة بحسها، واليقين فعل إقرار بالواقع يعتبر الخطوة الأولى لتجاوزه مرة أخرى بعد عسرٍ وحزنٍ عميق، أما أم المعتقل التي تعد الأيام والليالي، تحصي الساعات والدقائق ولسان قلبها يكرر: هل هو بردان؟ جوعان؟ مريض؟ حي أم ميت؟ أسئلة مترددة لا تقبل الحسم والقطع بالواقع، أسئلة معلقة على الإجابة، ليبقى قلبها معلقاً على بوابة الحياة مرة أخرى، أتراه يعود!

أم محمد، والدة الشاعر السوري وصديق الطفولة ناصر بندق، والمعتقل منذ شباط 2014، لم تكفّ أمه تكرار ذات الجملة: فقط أريد لمسه، شمّه، تحسس شعره وأنفاسه قبل أن يوافيني الله، فكان أن وفاها الله عقب مرض طويل قبل أن تحقق رغبتها، فما زال معتقلاً لليوم. ووالدة حسام ذيب التي ما زلت تنتظره لليوم، وحسام المهجر قسرياً في العام 2015 من الغوطة الشرقية من بطش فصائل النظام الذي ثار ضده ومن بعد من فصائلها الإسلامية التي هيمنت على الغوطة لسنوات في مماثلة لذات فعل النظام بطشاً وعنفاً! حسام الذي توفي بحادث سيارة عند عبوره الحدود في إحدى الدول الأوربية، أمه ما زالت ترفض فكرة قضائه، وتنتظره كل يوم عند المساء، أول الليل، تراه يدخل عليها وفي يده ضوء! ذات الضوء مصدر أمانها النفسي بالحياة الذي بُث فيها حين أنجبته. ومثلهن آلاف الآلاف من حرقة قلب السوريات ووجعهن المتكرر للعام العاشر.

عيد الأم اليوم، ليس عيداً كرنفالياً نتداعى له للتذكار والهدايا، ومع أنه حق يجب متابعته، فالأم اليوم عليها حماية من بقي من شباب هذا البلد المنكوب، عندما تتبنى ذات الفكرة عن السلام ونبذ الحرب الذي يذهب وقودها أبناء الجميع من كل الجهات والأطراف، إشباعاً لتنفيذ رغبة المتصارعين على السلطة في سوريا، وأولهم سلطة النظام. فحيث لا يمكن استمرار هذا الهدر الوطني بمقوماته المادية العامة التي توثق أبشع جرائم التاريخ وقضاء شبابه بالجملة، بل أيضاً تشكيل بؤر القهر والأرق والخوف المتصاعد لصانعات الحياة ودفئها الأول. إنهن الأمهات والمسؤوليات الجسام وعبء المرحلة وتركتها، فهل ترى هذه مبادرات الحل المعوم السوري بتجاذباته الجيوسياسية أم أنها لا تعنيها؟ وماذا عنا نحن السوريين من فعل إزاءه وإزاء أمهاتنا؟

حوار الساعة السادسة والعشرين.. حوارٌ خارج الأُطر

د. محمد الموسوي

من الكتاب من يكتب بعقيدة ومسؤولية تجاه قضايا أمته أو أمتيه بالإضافة إلى التزامه بما يؤمن به من فكر وقيم ورؤية، ولا يفرض الكاتب رأياً أو رؤيةً، وإنما يوصل رسائل قد تكون نابعة من فهم عميق ودقيق ينبه ويساند بها الأهل، ويؤكد للخصوم على الجانب الآخر بأن من واجبه التصدي لهم بالمرصاد على الدوام حتى لو كانوا على سرير الاحتضار، فرؤوس الأفاعي تلدغ بعد قطعها، ولا يكتب البعض من فراغ بل من متراكمات سجلات التجارب الحية التي لا حصر لها ولا عد؛ خاصة وأن بعض الكتاب هم من أهل مكة؛ وأهل مكة أدرى بشعابها.. أو كما يقول المثل العراقي الدارج (الميت ميتي وأعرفه شلون مشعول صفحة) أي أعرف كما هي سوداء محترقة صفحته.

حوار النظام الإيراني مع الدول العربية حوارٌ أُحاديُ الحصادِ خارج الزمنِ والأُطر يستند إلى حاجة تحولت إلى ضرورة كما قالها أمير حسين عبد اللهيان وزير خارجية الملالي في مؤتمر بغداد 2 الذي عُقد في الأردن بحضور عربي وفرنسي؛ والفارق هنا كبير بين من يحاور مضطراً للإفلات من كوارثه وتفادي سقوطه واندثاره المحتمل الذي لن ينتهي بالسقط فحسب، بل سيتحول إلى محاكمات للنظام الإيراني وبطانته على عدة مستويات، فما يعيشه ملالي الرذيلة من رعب حتى في منامهم يدفعهم إلى التناسي المؤقت لصواريخهم ومسيراتهم وميليشياتهم الإرهابية وقدرتهم الهائلة على الدمار للسعي بعدها إلى استجداء الحوار وتقديم بعض المنح هنا وهناك، والتي تُدفع بعضها كإتاوة من خزينة عراق الملالي وليس (العراق العربي)! إتاوات تُدفع ومساعٍ متسارعة حثيثة من أجل إنقاذ الملالي من كارثة السقوط على حد فهم الملالي والبعض الذين لا يعلمون أنهم لا يسعون لإنقاذ الملالي من السقوط بل يحاولون إحياء محتضرٍ بفراش الموت في واقع الأمر.

وعلى صعيد آخر يخضع حوار الساعة السادسة والعشرين هذا لمسار معادلات دولية جديدة، قائمٌ على حاجة إيرانية ملحة وآمال عربية إقليمية معقودة في إطار (المُحتملات) ودور الصين هنا ليس أكثر من ضابط إيقاع يسعى إلى تمهيد الأرضية اللازمة لبناء وجود استراتيجي يعبئ الفراغات في المنطقة ليحل محل اللاعب الأمريكي الذي أفل نجمه في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بسبب سياساته غير المسؤولة وسعيه على الدوام إلى إبقاء الأنظمة الدكتاتورية الإيرانية كشرطي قبيح في المنطقة، كما كان الحال في زمن الشاه الدكتاتور العنصري، وكما هو الحال في عهد دكتاتورية الملالي خلفاء الشاه العنصريين الذين يدعون الخلافة الإلهية ولا إسلام غير إسلامهم، ومن لا يتبعهم نهجاً وفكراً وعقيدة ليس من الإسلام في شيء.

بالنظر إلى المعادلات الدولية نجد أن هناك توافقاً صينياً كبيراً؛ لا بل حاجة صينية ملحة في إيجاد صيغة قبول لحوار عربي مع ملالي الشوم فمصالح الصين في المنطقة قد تعدت مشتريات النفط حيث باتت لها رواسٍ اقتصادية وسياسية عملاقة في إيران والعراق ودول المنطقة؛ تلك التي بُنيت وجاءت على حساب السياسات الأمريكية المتهرأة وليس من صالح الصين أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى سابق عهدها بالمنطقة، بل إن ما يخدم الصين هو تصالح بين إيران والعرب حتى وإن كان بالمستوى التكتيكي الآني إذ ترى الصين بأن دور شرطي المنطقة المناط للشاه الطاغوت المخلوع في حينه وللملالي الطغاة من بعده قد عفى عليه الزمن ولم يعد مناسباً في ظل تنامي مشروع التعددية القطبية الذي تقود إليه الصين وروسيا وحلفاؤهما، ومن وجهة نظرنا المتواضعة أن هذا الحوار لن يتخطى البعد التكتيكي وذلك لغياب حسن النوايا من طرف الملالي، فـ(الميت ميتي وأعرفه شلون مشعول صفحة).

استدلالات تاريخية

وضعت الحرب الإيرانية العراقية أوزارها قبل ثلاثة عقود ونصف تقريباً، وكان العراق قد جنح للسلم في تلك الحرب ودعا إليه، لكن ملالي العدوان بطبعهم العدواني الذين لا يعرفون سوى لغة القوة لم يجنحوا للسلم بل أُكرِهوا عليه ووقعوا على وقف إطلاق النار في حينها كمن يتجرع السم كما قالها كبيرهم الذي علمهم السحر، جنحوا للسلم مكرهين بعدما دمروا دولتين كبيرتين بالمنطقة، ورغم اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة بين حكومتي الدولتين لم يتوقف عدوان الملالي على العراق منذ ذلك التاريخ وإلى ساعة كتابة هذا المقال، ولم تتوقف ماكينتهم الإعلامية عن العداء والتحقير للعراقيين خاصة؛ وأؤكد للعراقيين دون تحديد، ولعموم العرب حيث ومن يراجع تلك الحقبة إلى اليوم بدقة ومهنية يجد ذلك جلياً واضحاً، أما احتلال العراق عام 2003 والذي ساهم فيه الملالي الذين يدعون العداء لأمريكا والصهاينة فقد كان أكبر عيد بالنسبة لهم عيد هدم البوابة الشرقية للأمة العربية التي تصدعت بعد السماح بتصدع العراق؛ كان يوم استوجب التضحيات من قبل لملالي إلى حد الانبطاح الشديد وما يليه، وبقية الأحداث بعد عام 2003 يعرفها الجميع ولا داعي للخوض فيها.

كان القذافي شريك الملالي وحليفهم وشاركوه في كثير الجرائم كالحرب على العراق، كما سخروه كواجهة لهم في حادثة تفجير الطائرة الأمريكية في لوكربي على سبيل المثال، وبلغ حجم علاقتهم مع القذافي إلى حد تستر الملالي على جريمة القذافي بحق السيد موسى الصدر رحمة الله عليه، حياً أو ميتاً، ولا مانع للملالي من التضحية بمليون صدر وليس واحد فهذا ديدنهم وما دأبوا عليه من خسة من قديم الزمان، ولكن عندما وقع القذافي وانهار نظامه كانوا من أوائل من تنصل عنه فالأمر لا مصلحة لهم فيه بقدر مصلحتهم في سوريا والعراق واليمن، فمن العراق واليمن وسوريا يستهدفون جميع البلدان العربية ويُخضِعونها لبرامجهم وأهدافهم التي من أجلها دمروا العراق وسوريا واليمن ولبنان دماراً كلياً ويسعون إلى دمار دول الخليج على المدى البعيد بشتى السبل، أمنياً واجتماعياً واقتصادياً، عن طريق أراضي العراق واليمن وسوريا ومياه الخليج وما زال ذلك قائماً.

يتفاوض الملالي مع الأردن وما زالت حدوده مهددة من المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات الملالي في سوريا، وما زالت عمليات الاختراقات الحدودية وتهريب السلاح والمخدرات قائمة حتى اليوم علماً بأنه ليس لدى الأردن ما يستدعي هذا العداء الشديد سوى أنه في يوم من الأيام قام بواجبه القومي في إسناده للعراق في حماية البوابة الشرقية للأمة العربية، أي المساهمة في حماية نفسه من مخاطر الملالي التوسعية التي باتت واضحة جداً حتى لمن لا علاقة لهم بالسياسة بعد عام 2003.

يتفاوض الملالي مع المملكة العربية السعودية منذ فترة واليوم برعاية صينية ولم يقدم الملالي أي بادرة حسن نية من جانبهم فيما يتعلق بملف اليمن، وخطفوا معارضاً عربياً من مواطني إيران يحمل الجنسية السويدية وحكموا عليه بالإعدام في توقيت المفاوضات مع المملكة العربية السعودية ولم يراعوا أي نوع من القيم أو الاعتبارات في هذا الجانب، والأدهى من هذا كله أن الملالي خرجوا في وسائلهم الإعلامية الرسمية عن نصوص الاتفاق الرسمي مع السعودية وقد فضحهم النص الإنكليزي.

في العراق جميع أجنحة السلطة البائسة حتى تلك المحسوبة على أميركا، سنة وشيعة وأكراد، تسبح في سرب إيران، ومع ذلك لم يسلم أحداً منهم حتى مصطفى الكاظمي الذي كلما طاب لهم لكموه بصاروخ أو بلعبة مسيرة من تلك التي يلهون بها عبثاً وإجراماً، وعلى العرب أن يعوا بأنهم لا يتحاورون مع دولة مؤسساتية رصينة وإنما مع مراكز قوى أقرب إلى عصابات سلطوية تحكم دولة أكبر من حجمها وتستخدم الدين والسلاح والنفوذ والمخدرات من أجل تحقيق غاياتها وواجباتها خاصة بعدما أصبح العراق أُلعوبة في أيديهم.

ختاماً: إن نظرة الملالي غير السوية بل وغير الأخلاقية للعرب لن تدفعهم في يوم من الأيام إلى الصدق معهم في حوار أو اتفاق، خاصة في ظل تعاظم القدرة التسليحية للملالي؛ وسيبقى الصراع الصفوي العثماني قائماً؛ إذ يرى الملالي أن العرب السُنة جزء لا يتجزأ عن الفلك العثماني؛ أما العرب الشيعة ومن لف لفهم فليسوا سوى أدوات لا أكثر بيد الملالي وولي فقيههم.

تبقى الثورة الإيرانية الجارية العامل الوحيد لتركيع الملالي وإذلالهم؛ وإن تم التعجيل بنجاحها فذاك أفضل خيارات العرب وضمان مستقبلهم ومستقبل المنطقة برمتها، أما الرأي العام العربي فسيبقى السوط الذي سيقوم بإقامة الحد على ملالي الخطيئة في إيران حتى يندثروا ويكونوا مجرد ذكرى قبيحة يذكرها التاريخ و(الميت ميتي وأعرفه شلون مشعول صفحة).

تحت المجهر: نظام الملالي في إيران تحت مطرقة العدالة الدولية

عبد الرزاق الزرزور

بعد الجرائم الوحشية المروّعة من جرائم إبادة جماعية، إلى جرائم ضد الإنسانية، إلى جرائم مورست بحق المدنيين والأسرى في زمن الحرب لم يعد أمام العالم اليوم سوى الاحتكام إلى قيم وقوانين دولية مُتفقٌ عليها تحكم الجميع ويحتكم إليها الجميع ضماناً لصيرورة السلم والأمن الدوليين ووفق تلك القيم والقوانين المجمع عليها دولياً بات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الأساس الارتكازي للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم تبناه إجماع عالمي عام 1948، وأصبح ذلك مصدراً هاماً لتشريع الكثير من المعاهدات والقوانين الإنسانية الدولية الملزمة من الناحية القانونية، وأساساً لمعالجة العديد من القضايا والأزمات وفض النزاعات، والحد من الصراعات والممارسات القمعية، وترعى المؤسسات الدولية نظاماً عالمياً يعمل على تحقيق الحد الأعلى من الالتزام بقيم حقوق الإنسان، والاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، انطلاقاً من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تشريع صادر عن قمة النظام الدولي الذي يضم أغلب دول العالم مذيلاً بتوقيع قادة الدول إعلاناً بالموافقة عليه والإذعان لبنوده وفقراته والعمل على سنّ وتشريع قوانين داخلية تتلاءم معه استناداً لما أكدت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من توافق وانسجام يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية وصيانة كرامته والتعهد بنبذ العنصرية بشكل عام والتمييز بين الإنسان على أساس اللون والجنس والعرق والمكان والفكر والمعتقد وغير ذلك من الفوارق.

ما تشهده الساحة الايرانية من ارتكاب لأبشع صور القمع يرتكبها نظام الملالي وأدواته واستخدام القوة الغاشمة ضد شعبه الأعزل بالوسائل العُنفية التي تملكها المؤسسة العسكرية ودوائر الاستخبارات وميليشيا الحرس الثوري وقوات البسيج وما تقوم به من قتل وإعدامات ميدانية خارج نطاق القانون، بالإضافة إلى حالات التغييب القسري لشباب الانتفاضة الشعبية لكتم الاصوات وتكميم الأفواه المطالبة بالحرية والعدل والكرامة ودفع الظلم الذي ساد البلاد وقَهَر العباد طيلة 44 سنة من حكم نظام الملالي. وبما أن النظام الايراني ينتمي إلى المنظومة الدولية موافقاً على ما أقرّته فإنه مُلزمٌ حسب شرائعها بالوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية، وحيث إن نظام الملالي قد ضرب تلك القوانين بالصميم بانتهاكه حقوق الأفراد بالعيش بحرية وكرامة مما يدعو إلى نقل المسؤولية للمنظمة الدولية ومحاسبة النظام الايراني أمام المحاكم الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية على ارتكابه للجرائم المنصوص عليها بالقانون الدولي بحق المدنيين من الشعب الإيراني، ولمخالفته نص المادة الثانية من الإعلان والتي تنصّ على:

إن لكلِّ إنسان الحقُّ في التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية.

ونصّت المادة الخامسة منه أيضاً على أنه لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المخلة بالكرامة، ومن المستغرب أيضاً دخول السلطة القضائية في إيران على خط الانتهاكات ومسايرة حكم الملالي بالتمادي بسياساته القمعية عبر محاكمات صورية واصدار الأحكام الجائرة التي وصلت إلى حد الإعدام، في مخالفة صريحة للمادة 11 من الاعلان العالمي التي نصت على أن:

1. كلُّ شخص متَّهم بجريمة يُعتبَر بريئاً منها إلى أن يثبت ارتكابُه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وُفِّرت له فيها جميعُ الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

2.لا يُدان أيُّ شخص بجريمة بسبب أيِّ عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكِّل جُرماً بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا تُوقَع عليه أيَّةُ عقوبة أشدَّ من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتُكب فيه الفعل الجُرمي.

واستناداً لتلك الممارسات التعسفية وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها نظام الملالي وقد اعترف بالكثير منها وثبتت عليه في مواضع كثيرة وأمام مرأى ومسمع العالم كله، وبات من الضروري محاسبته على تلك الجرائم والانتهاكات التي انتهكها استناداً للقانون الدولي وإعلان حقوق الإنسان وملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة وإصدار مذكرات قبض جنائية ذات طابع دولي بحقهم تنفذها الشرطة الجنائية الدولية.

إلا أن التخاذل أمام جرائم نظام الملالي وانتهاكاته الصارخة باتت اليوم عاملاً مشجعاً له ومخلاً في الوقن ذاته بالشرعية الدولية.

كاريكاتير

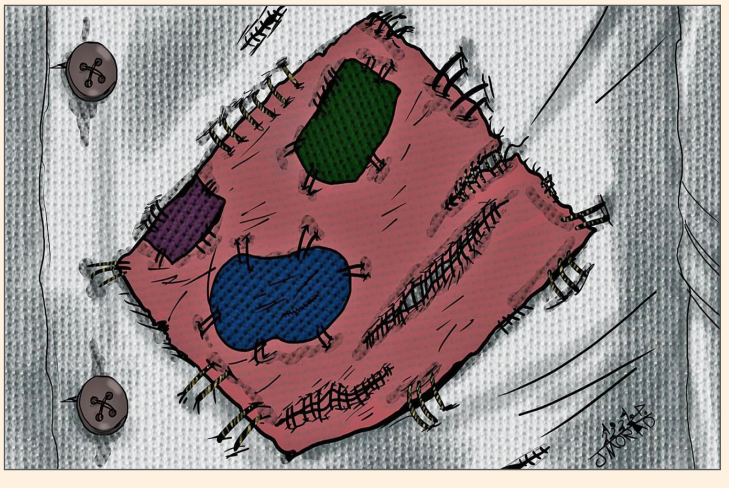

@thelevantnews0
Info@thelevantnews.com